

مجلس الأمة

مجلة دورية تصدر عن مجلس الأمة - الجزائر

البرلمان
يجتمع بغرفتيه
ويستقبل جاك شيراك
رئيس الجمهورية
الفرنسية

مجلس الأمة
يدعو إلى وقف العدوان
على العراق ويحمل الأمم
المتحدة و مجلس الأمن
المسؤولية



رئيسه المجلس يؤكد على انتظام
جلسات الأسئلة الشفوية وتفعيل المهمات الإستطلاعية

أفريل 2003



- افتتاح دورة الربيع..... 2
- ملخص جلسات دورة الخريف 6
- استقبالات 10
- المهمات الاستطلاعية 12
- المهمات البرلمانية إلى الخارج 14
- بطاقة (في هذا العدد لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق) 18



- في جلسة طارئة مجلس الأمة يدعو إلى وقف العدوان على العراق..... 20



- البرلمان يجتمع بغرفتيه في دورة غير عادية..... 22
- ويستقبل جاك شيراك 24



- الذكرى الخامسة لتأسيس مجلس الأمة 30
- نشاطات ثقافية 31

يجمع هذا العدد

مجلة تصدر عن مجلس الأمة

العنوان:

07، شارع زيغود يوسف، الجزائر

الهاتف: 021 74 60 59

الفاكس: 021 73 23 73

رت.م.د : 1112-2641

الإداع القانوني رقم: 98-1223

الطبع: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار

تقديم

بعض الملاحظات التي أبدتها من اطلعوا على العدد الماضي، يمكن أن تكون سندا لتطوير هذا الإصدار باعتباره إحدى واجهات مجلس الأمة، وهي ولهذا السبب ادعى إلى الاستفادة من تجربة الأعداد السابقة، لتكون في مستوى برنامج التكفل بمنشورات مجلس الأمة بالأسلوب المهني الحديث الذي ما فتئ رئيس المجلس يشدد عليه في توجيهاته للمصالح المعنية.

ولأن ساحة الإعلام والاتصال وتدفقاتها السريعة لا تسمح اليوم في فضائها إلا بالتنوع والدقة والجدية، فإن الإعلام المؤسسي بخصائصه ومقوماته (تخصصه، محدودية توزيعه.. الخ) لا بد له أكثر من غيره من عناصر الاستقطاب، وهو ما لا يعني أبدا التركيز على الشكل، ولكن لا مناص من اعتماد الجانب الفني بتوسط واحتراف في تغليف تلك الأخبار والمعلومات التي يراد تبليغها للتعريف بنشاطات أجهزة وهيكل مجلس الأمة وإحداث التقارب المنشود بين المؤسسة والمحيط الوطني العام.

وإذا كان من المعلوم أن الآفاق تظل مفتوحة لترقية أي عمل إعلامي وتكيفه، فإن هذه المجلة وبعد مرحلة التأسيس بنقائصها الموضوعية في بداياتها، تبقى حريصة على بلوغ غاية إصدارها كمجلة إخبارية تعنى بتبليغ الأخبار والمعلومات بما يرقى إلى اطلاع أعضاء المجلس، ويحقق الانخراط في برنامج التكفل بمنشورات مجلس الأمة بشروط النوعية والمهنية.

التحرير



حضور البرلمانيين الفرنسيين بمناسبة زيارة الدولة الرسمية التي قام بها السيد جاك شيراك إلى الجزائر

طلب منه ويثبت حسن النية في التعامل مع هيئة التفتيش الدولية ومع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة... والأكثر من كل هذا... هو أن منطق الحرب بواسطة الأمم المتحدة أو بدونها، بوجود المبررات أو بدونها يتزايد للأسف كل يوم...

نحاز إلى الشرعية الدولية... وندعو الأمم المتحدة إلى تحمل مسؤوليتها

ومن المفارقات العجيبة أيضا هو أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي كلف بالأساس للسهر على تحقيق السلام والأمن وحفظهما في العالم... يراد له هذه الأيام أن يتحول إلى أركان حرب مهمته...

إصدار القرارات الداعية للحرب وإعطاء الضوء الأخضر لإشعال فتيلها... وبالوقت ذاته التبرع بمنح شهادات حسن السلوك لمعلنها...

أمام هذه الأوضاع وتداعياتها نود أن نجد التعبير عن رفضنا لمنطق الحرب ودعوتنا للتحرك الدولي الفاعل لترجيح كفة المعالجة السلمية والتعامل في إطار الشرعية الدولية لأن بذلك وبذلك فقط يستطيع العالم تفادي الوقوع في الكارثة... إننا لذلك نطالب الأمم المتحدة تحديدا بتحمل مسؤوليتها كاملة وتستعيد دورها كصانعة للسلام. ومدافعة عنه...

وَألا تَقْصِرَ في بذل الجهد المطلوب لإنقاذ شعب وبلد مهددين - الآن - بالزوال، والمنطقة بالانفجار وتجنّب العالم من الوقوع في مغامرة الراجح فيها بالتأكيد خاسر...

مغامرة قد نعرف متى ستبدأ ولكن لا أحد يعرف كيف ستنتهي... نعرف أين ستقوم ولكن... ■

الحرب على العراق... لن تبقى محصورة الأثر

قلت في البداية هذه الكلمة، إننا نفتتح هذه الدورة في أجواء إقليمية ودولية متغيرة تحتمل كل التوقعات، ذلك أن قضية العراق (من مدة) احتلت مركز الصدارة في الأحداث الدولية... ومن المؤكد أن تداعياتها ستدفع - كل يوم - المنطقة بل أقول العالم إلى دائرة المخاطر الكبرى. مخاطر ستكون بالتأكيد أضخم من كل التوقعات...

وإن خطورة هذه الأوضاع هي التي تدعونا مع محبي السلام عبر العالم إلى القول بأن أولوية أولويات المجموعة الدولية يجب أن تتوجه نحو التحرك الفاعل لإيجاد وتقوية كافة حظوظ السلام وإفشال مشروع الحرب المراد شنها على شعب العراق...

لأننا نعتقد أن إعلان الحرب على العراق لن يبقى محصور الأثر في الحدود الجغرافية لهذا البلد. كما أن الحرب بالتأكيد لن تبقى محدودة المدة أو الرقعة إن هي اندلعت... ناهيك عن كون إعلان الحرب على العراق سيضعف أيضا من همجية العدوان على شعب فلسطين، لأن هذه الحرب سوف تخلط كافة الأوراق وسوف تساعد إسرائيل على التماهي في سياسة التنكيل والإبادة بأبناء فلسطين وتشجيعها على الاستمرار في تجاهل الشرعية الدولية وفرض سياسة الأمر الواقع على شعب فلسطين والدول العربية التي لاتزال أراضيها تحت نير الاحتلال.

أمام هذه الوضعية فإن ما يثير الاستغراب والدهشة لدينا هو أن المناخ التصعيدي يزداد كل يوم ويتوسع نطاقه بالرغم من المعارضة العالمية المتزايدة...

وبالرغم من أن العراق (باعتراف المفتشين الأمميين أنفسهم) ما فتئ يستجيب لكل ما

المقترحة واستحضار إنشغالات المواطنين والتعبير عنها في الإطار المناسب لها...

الحوار... خيار لحل المشاكل

... لقد آثرت أن أشير في البداية إلى التفاعلات السياسية التي شهدتها الساحة الوطنية. وما من شك أن تأثير هذه التفاعلات تدفع بنا إلى الحديث عن موضوع التوترات الاجتماعية التي شهدتها الساحة الوطنية خلال الفترة الأخيرة.

إننا ندرك أن سياسة التحول نحو اقتصاد السوق بكل ما يترتب عنها من تكلفة اجتماعية ليست بالعملية السهلة، الأمر الذي يستوجب تحقيق هذا التحول ضمن رؤية واضحة المعالم والأهداف ومحددة المراحل...

إن خصوصية الاقتصاد، لم تعد شبعا مخيفا أو مهددا للاقتصاد الوطني ولا نقيضا لمصالح العمال إذا ما اعتمدت الموضوعية في الطرح وروعية ضوابط النجاعة في العمل وتمت الاستفادة من تجارب الغير وحصل الاتفاق حول ترتيب الأولويات وضمن الآليات والأطر القانونية ذات الصلة.

وفي هذا الإطار يبقى الحوار بين مختلف الشركاء هو الخيار الأكثر مواءمة لتجاوز الإشكاليات المطروحات أو التي قد تطرح. إن مبدأ الحوار الذي ندعو له لمعالجة الإشكاليات التي تتولد عن التحولات الاقتصادية...

هو الحوار ذاته الذي نريده لحل كافة المشاكل التي تواجه البلاد. لهذا فإننا نجد الدعوة لتغليب مناطق الحوار في معالجة الوضع في منطقة القبائل وهي الأوضاع التي لا علاج آخر لها إلا من خلال الحوار.

افتتاح دورة الربيع
في أجواء متميزة سياسيا
وبرلمانيا:

افتتاح

دورة الربيع

تميزت مراسيم افتتاح دور الربيع 02 مارس 2003 بالإضافة إلى حضور السيد علي بن فليس رئيس الحكومة وأعضاء الحكومة، بحضور برلمانيين فرنسيين، تواجدوا في الجزائر بمناسبة زيارة الدولة الرسمية التي قام بها السيد جاك شيراك رئيس الجمهورية الفرنسية إلى الجزائر في الفترة من 02 إلى 04 مارس 2003.

كلمة

رئيس مجلس الأمة

السيد عبد القادر بن صالح في افتتاح دورة الربيع

الأبواب المفتوحة على المجتمع على عناية خاصة... وسوف ندعم باب التوثيق المرجعي والنشر من خلال ضبط الانتظام في صدور نشرات مجلس الأمة وتمكين المهتمين من الإطلاع عليها على أوسع نطاق... وخلال هذه الدورة سوف نفعل إدارتنا ونجعلها أكثر حركية حتى تتفاعل وتتجاوب مع البرنامج الطموح الذي يطمح مجلسنا إلى تحقيقه. وتكون في خدمة السيدات والسادة أعضاء هذا المجلس المحترم فتؤمن لهم شروط العمل المناسب لتأدية الدور الذي هم مطالبون بتأديته... وترمي هذه الأعمال في النهاية إلى تحقيق التكامل والتواصل ما بين المواطن وممثليه من جهة، وأعضاء الهيئة التشريعية مع الجهاز التنفيذي بكل إمداداته من جهة ثانية... ومن كل هذه النشاطات فإننا في المجلس نطمح إلى تمكين عضو المجلس من التعرف على كافة المعطيات الكفيلة بتوضيح الرؤية وتأمين المعلومات الكفيلة بتمكينه من التعاطي الموضوعي مع مشاريع النصوص

وإلى جانب هذا سوف نبقي الباب مفتوحا لدراسة ملفات أخرى قد تستدعي الضرورة إدراجها ضمن جدول أعمالنا في هذه الدورة. وبالموازاة مع العمل التشريعي المنتظر... فإننا سنعمل على تقوية أداء مجلس الأمة في مجال العمل البرلماني بأوجهه المختلفة. وهكذا فإننا سنسعى في الأسابيع القادمة إلى تأكيد الانتظام لجلسات الأسئلة الشفوية ونعمل على تفعيلها. وسوف يتم ذلك بالتوازي مع المهمات الاستطلاعية التي انطلقت منذ أيام، مهمات تشمل مجالاتها مواضيع مختلفة وتغطي العديد من ولايات الوطن. لجان مجلسنا الدائمة من جهتها (وبالإضافة إلى الأعمال التي يلزمها به جدول أعمال الدورة) سوف تنظم جلسات استماع إلى مسؤولي القطاعات الوزارية المختلفة وسوف تناقشهم في مواضيع هامة ومتعددة ترتبط بالقطاعات التابعة لهم... كما سوف نولي النشاط الفكري ومنهجية

قبل شهر كنا قد افترقنا ونحن نعرف أننا سنلتقي في هذا الموعد، وكنا نتوقع لهذه الدورة كذلك أن تكون ثرية على أكثر من صعيد... إلا أن ما نسجله لهذه الدورة هي كونها تنعقد في مناخ يتسم بمعطيات سياسية وبرلمانية وطنية مغايرة لتلك التي اختتمنا أشغالنا في أجوائها... ويدرك الجميع اليوم أن هذه الدورة يتزامن انعقادها مع أوضاع إقليمية ودولية تنبئ بكل الاحتمالات.

أشغال مكثفة... وبرنامج طموح

أثناء الدورة التي نفتتح أشغالها اليوم سوف ندرس نصوصا عديدة ونحضر للقيام بنشاطات برلمانية متنوعة. وهكذا فإن مشاريع النصوص التي ينتظرها مجلسنا تشمل قطاعات التجارة والبيئة والعدالة والاقتصاد، كما أنه سينظر خلال هذه الدورة ويحدد الموقف من بعض الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها بلادنا.



عضو مجلس الأمة السيد مصطفى بودينة



وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السيد مسطفى بن بادة



السيد محمد ترباح وزير المالية في إجابته



عضو مجلس الأمة السيد صالح بوتلحيق

■ **انصب سؤال السيد محمد جبريط حول** محدودية مخزون المياه الجوفية في الصحراء الجزائرية، حيث أشار أن سكان المناطق الصحراوية تتجه أنظارهم أمام تناقص المياه السطحية، إلى برنامج وزارة الموارد المائية الذي يهدف إلى ضمان تدفق المياه بالصحراء.

■ **الوزير في رده عن هذا السؤال أكد أن** مخزون المياه الجوفية في الصحراء جد معتبر، لكنه غير قابل للتجديد، وقد بدأ الاستغلال المكثف لهذه المياه منذ 50 سنة لتلبية احتياجات الري الزراعي وتزويد سكان المنطقة بالماء الصالح للشرب. وهذا النظام المائي الصحراوي مشترك مع تونس وليبيا ويستغل على مستوى تلاميذ النقاط المائية والآبار. وتبلغ نسبة المياه المستغلة بالجزائر بمليار ونصف متر مكعب سنويا، الأمر الذي يؤدي إلى تناقص كمياتها في بعض المناطق والتنسيق جار لتنظيم الحفاظ على الموارد المائية بالمنطقة. ■

▲ **أوضح السيد الوزير المنتدب المكلف** بالتنمية الريفية أن برنامج الحكومة يؤكد أن التنمية الريفية تتم بمشاركة فعالة وكاملة لسكان الأرياف وتظافر جهودهم في هذا المجال، وأنها تهدف إلى توفير الوسائل الضرورية وتقليص الفوارق الموجودة في المناطق الريفية فيما بينها، وبينها وبين المدن، وهذا في معرض رده على سؤال شفوي **للسيد محمد بوشكير** الذي استفسر حول إنجاز المحاور الأساسية لبرنامج قطاع التنمية الريفية.

■ **أما السيد مصطفى بودينة،** فقد استفسر عن ندرة مواد البناء والارتفاع المفرط في أسعارها، وخاصة الإسمنت وحديد البناء وتأثيرها على قطاع البناء والسكن. ▲ ندرة هذه المواد وغلائها أرجعها السيد وزير التجارة لقلّة العرض في السوق الوطنية والعالمية، وكذا المضاربة في تسويق هذه المواد، وأكد أن الوزارة اتخذت الإجراءات الضرورية للحد من هذه الظاهرة.

تطبيق قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عرضا لأهم التطورات التي عرفها القطاع منذ مصادقة البرلمان على النص القانوني المذكور، ضمنه جملة من الإحصائيات المتعلقة بنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا إجابة على السؤال الشفوي الذي طرحه **السيد لزهاري بوزيد** حول نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ صدور القانون المذكور ونوعية المؤسسات التي أنشئت خلال هذه الفترة ومدى مساهمتها في امتصاص البطالة.

■ بشأن السؤال المتعلق بتنفيذ مشروع سد كيسير بولاية جيجل وإخراجه إلى الوجود، نظرا للأمال المتعلقة عليه في توفير المياه بالمنطقة، والموجه من طرف **السيد صويلح بوجمعة** للسيد وزير الموارد المائية، أكد هذا الأخير أن الوزارة ستطلب غلانا ماليا لإتمام هذا المشروع في قانون المالية التكميلي للسنة الجارية، وهذا بعد رفع العراقيل التي تواجه المشروع، وإتمام أشغال التهيئة.

دورة الربيع

أعضاء مجلس الأمة
يوجهون أسئلة شفوية
إلى الحكومة

الجزائر في العشرية الماضية، مدعما إجابته بأرقام عن حجم الاستثمارات.

× أما مشكل تلوث سد حمام بوغرارة، فقد تطرق إليه السيد منير قوار، عضو مجلس الأمة، في سؤاله الموجه للسيد وزير الموارد المائية، وتساءل عن التدابير التي تنوي الوزارة المعنية اتخاذها لمعالجة هذا المشكل، وخاصة منع وصول المياه الملوثة إلى السد الذي يعتبر موردا هاما للمياه في المنطقة.

■ **رد السيد ممثل الحكومة، وزير الموارد المائية** عن هذا السؤال بتأكيد على أن هذه القضية هي من أولويات الوزارة، وأن هذا المشكل يعالج حاليا بالإشتراك مع المغرب الشقيق، لأن هذا السد يصب فيه وادي مويلح الآتي من مدينة وجدة المغربية، ويجري العمل الآن للاستفادة من جزء من مياه السد التي لم يصلها التلوث.

■ **قدم السيد مصطفى بن بادة، وزير** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بشأن تقييم مدى

وجه أعضاء من مجلس الأمة في جلسة يوم الخميس 6 مارس 2003، أسئلة شفوية إلى أعضاء من الحكومة تعلق بالقطاعات التالية: التشغيل والتضامن الوطني، التجارة، المالية، الموارد المائية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الفلاحية.

التدابير جاءت نتيجة دراسة معمقة لهذا الموضوع وبالتشاور مع المتعاملين الاقتصاديين وبغرض حماية المنتج الوطني وتوفيره للصناعة الوطنية المحلية.

■ **استفسر السيد صالح بوتلحيق، عضو** مجلس الأمة، في سؤاله الشفوي عن شروط منح القروض المتعلقة بتشجيع الاستثمار الوطني وآثارها الاقتصادية. وفي معرض إجابته عن هذا السؤال، قدم السيد محمد ترباش، وزير المالية، حوصلة عن السياسة المتبعة في منح القروض التي تدعم الاستثمار والتي استفادت منها

■ **تناول السيد حبيب دواقي، عضو** مجلس الأمة في سؤاله الموجه للسيد وزير التشغيل والتضامن الوطني، فئة المتشردين والمواطنين بدون مأوى، وتساءل عن الإجراءات التي تمكن من الحد من انتشار هذه الظاهرة، وفي هذا الصدد قدم السيد الوزير عرضا عن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في هذا الشأن ومحاور برنامج الوزارة الرامي إلى إدماج هذه الفئة في المجتمع وتفعيل سياسة تضامنية شاملة ودائمة.

■ **أما السيد محمد بوديار، عضو مجلس** الأمة، تطرق في سؤاله لقضية تصدير المنتجات الجلدية الجزائرية عن طريق الحدود البرية والعراقيل التي يتلقاها أصحاب المؤسسات الصغيرة، وخاصة المتواجدة قرب الحدود الشرقية للبلاد. وفي رده عن هذا السؤال، أكد السيد وزير التجارة أن الأمر يتعلق بمنع تصدير الجلود الخام فقط، ولا يتضمن هذا المنع المنتجات الجلدية الأخرى، وأن هذه



لجنة الشؤون الخارجية تستمع إلى وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية

تنفيذا لبرنامج العمل الذي سطرته لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج لسنة 2003، عقدت اللجنة اجتماعا برئاسة السيد محي الدين عميمور رئيس اللجنة يوم الأحد 09 فيفري 2003، خصص للإستماع إلى السيد عبد العزيز بلخادم، وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية حول أهم القضايا التي تعرفها الساحة العربية والدولية، حض ره بالإضافة إلى أعضاء اللجنة العديد من أعضاء المجلس.

وخلال هذا الإجتماع استعرض السيد وزير الشؤون الخارجية موقف الجزائر من جملة من القضايا الدولية وفي مقدمتها قضية العراق، وذلك على ضوء التطورات الجارية في المنطقة والعالم وتداعياتها إقليميا ودوليا، وكذا الأوضاع الخطيرة في الشرق الأوسط المتميزة باستمرار الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى ملف الصحراء الغربية، وقد تخلل ذلك نقاش مثمر شارك فيه العديد من أعضاء المجلس.

16 جانفي 2003

الجلسات ؛ الأسئلة الشفوية ؛ التنمية المحلية.. وترقية الاستثمار من انشغالات أعضاء المجلس

● تنبيهها لضرورة معالجة (التخصيصات) البلدية القديمة غير المهية منذ الثمانينات،



المصادقة على قانون البورصة

تأهيل هذا القطاع وتكييفه مع التحولات التي تشهدها البلاد وتمكينه من آليات الاندماج في شروط المنافسة

26 جانفي 2003

الجلسات :لمعالجة نقائص سوق رؤوس الأموال ؛ قانون البورصة والقيم المنقولة

● للتكفل بالنقائص المسجلة في الإطار القانوني الحالي لسوق رؤوس الأموال، وإرساء قواعد جديدة لتحسين سيرها وضمان شفافية العمليات التي تتم فيها طبقا للمعايير المعمول بها دوليا والإسهام في إضفاء ديناميكية جديدة لسوق رؤوس الأموال المنقولة، قدم ممثل الحكومة السيد نور الدين طالب، نص القانون المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي رقم 10/93 الخاص ببورصة القيم المنقولة.. وقد حظي هذا النص بعناية وأحكام أعضاء المجلس وهو ما عكسته التدخلات التي ألتحت على أهمية الإصلاحات لإيقاف تدهور وضعية البورصة وإعطائها نفسا جديدا، ويسمح بتأدية دورها الأساسي المتمثل في جلب الادخار لتمويل الاستثمار.

الأربعاء 15 جانفي 2003

الجلسات العامة (1) من أجل تنمية مستدامة لقطاع السياحة

كانت النصوص القانونية :

- القانون المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة
- والقانون المحدد للقواعد العامة للإستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ
- والقانون المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية
- موضوع الجلسات العلنية التي استأنفها مجلس الأمة يوم الأربعاء 15 جانفي بحضور السيد لخضر ضرباني وزير السياحة الذي قدم في البداية عروضاً تناولت أهداف المبادرة بهذه المشاريع ونظرة الحكومة للنهوض بهذا القطاع.
- وفي سياق تقديم تعريفها التمهيدي حول كل نص على حدة لخصت لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة انشغالات أعضاء اللجنة واستفساراتهم الخاصة بأحكام النصوص المذكورة.. وهي الانشغالات التي انصبت حولها تدخلات أعضاء المجلس بتوسع، وتركيز على أهمية

ملخص جلسات دورة الخريف



السيد لخضر ضريان، وزير السياحة يرد على سؤال ...

18 ديسمبر 2002

أسئلة شفوية حول انشغالات محلية ووطنية

● وفي التفاتة (إنسانية) جميلة من السيد **حني بكير** عضو المجلس إلى المكفوفين وذوي العاهات، توجه بسؤال شفوي إلى السيد الطيب بلعايز وزير التشغيل والتضامن الوطني حول مشاكل وحدات صنع المكناس والفرش للمكفوفين.. السيد الوزير أفصح إرادة الحكومة في حل مشاكل هذه الوحدات بناء على التقرير الأولي لفوج العمل الذي نصبته الوزارة في أوت 2002.

● وانشغالا بوضعية مركز معالجة السرطان بمدينة البلدية الذي يفتقر لجهاز "السكانير"، أثار السيد **محمد بوشكير** عضو مجلس الأمة هذا الموضوع في سؤال شفوي توجه به إلى السيد عبد الحميد أبركان وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات الذي اعتبر في إجابته أن الجهاز المتوفر في المركز الاستشفائي الجامعي "فرانز فانون" يمكن أن يستعمل لفائدة كل المرضى في

المتعلق بحجم الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى ما يلي:
■ ما هو حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات بصفة رسمية؟
■ ما هو عدد المصدرين الرسميين؟
■ ما هي نوعية المواد المصدرة إلى الخارج؟
واتضح في إجابة ممثل الحكومة أن قيمة الصادرات خارج المحروقات بلغت 564 مليون دولار خلال سنة 2001 وأن عدد المصدرين يقدر بحوالي 500 مصدر.

● مشكل النفايات الاستشفائية وخطرها على صحة المواطنين والمحيط استرعى اهتمام السيد **حبيب دواقي**، الذي ضمنه في سؤال شفوي تقدم به إلى السيد عبد الحميد أبركان وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.. هذا الأخير ذكر أن التكفل بهذا المشكل لا يمكن الاضطلاع به خارج الإطار العام لحماية المحيط الذي تحدده القوانين الجديدة التي قدمتها الحكومة وخاصة منها قوانين البيئة.

لم يسمح عامل الوقت بإدراج أسئلة شفوية لأعضاء من المجلس في العدد الماضي من مجلة مجلس الأمة، وهي أسئلة تقدم بها:
● السيد **صالح بوتلحيق** عضو مجلس الأمة الذي وجه سؤالاً شفويًا إلى السيد عبد المالك سلال وزير النقل حول حوادث المرور وما تخلفه من آثار ومآس وإجراءات العملية التي اتخذتها الحكومة. وفي رده عن السؤال، سجل ممثل الحكومة أن الجزائر مصنفة في منطقة الخطر فيما يخص نسبة حوادث المرور وعدد أسباب هذه الظاهرة وفي مقدمتها تعديل المنظومة التشريعية.. الشروع في عملية الفحص التقني للسيارات.. إلخ.

● تفرع السؤال الشفوي الذي وجهه السيد **بوزيد لزهاري** إلى وزير التجارة



السيد حميد تمار، وزير المساهمة وترقية الإستثمار

رئيس مجلس الأمة في اختتام دورة الخريف 2002:

الموعد فرصة للمساءلات... واستخلاص الدروس

في كلمة اختتام دورة الخريف ذكر رئيس مجلس الأمة أن "موعد اختتام دورة الخريف يتيح الفرصة لجرد الجهد الذي بذل تشريعياً وبرلمانياً ويمكننا باستمرار من تقديم المساءلات المطلوبة ويساعدنا على استخلاص الدروس...". كما أشار إلى العناية الخاصة التي أولاهها أعضاء المجلس للنصوص التي عرضت عليه وهو ما يعبر عن اهتمامهم وانشغالهم بقضايا المواطنين والمواطنات و"إدراكهم للتحديات الكبرى التي تواجه البلاد". من جهة أخرى تطرق رئيس المجلس إلى العناية التي ينبغي أن تولى للعمل الرقابي منوهاً أيضاً باجتماع اللجنة المتساوية الأعضاء.. كما تحدث عن النشاط الخارجي ودور البرلمانيين على هذا المستوى. ■

منتظرة من الجهات المعنية بتأطير النشاطات الاقتصادية. **إنعاش ملف المنطقة الحرة (بلارة)** ■ بعد أن قدم وزير التجارة السيد نور الدين بوكروح لمحة عن مراحل ملف المنطقة الحرة (بلارة) منذ السبعينات إلى الاجتماع الوزاري المشترك المنعقد في شهر جوان 2001 والذي قرر خلاله رئيس الحكومة إنعاش هذا الملف

واسناده لوزارة التجارة.. ■ بعد أن قدم هذه للمحة، أكد السيد الوزير أن المنطقة الحرة لبلارة لم يتغير طابعها بانتقالها من منطقة صناعية حرة إلى منطقة تجارية حرة.. موضحاً أنه تم إعداد مشروع قانون يتعلق بالمناطق الحرة.. وكان كل ذلك رداً على السؤال الشفوي الذي تقدم به السيد عبد الله بوسنان عضو مجلس الأمة. ■

و40 وإعادة صياغة المادتين 24 و27 بحذف التخصيص على محاكم الاحوال الشخصية، وصاغت اللجنة تقريراً بهذا الشأن حول إلى الحكومة التي عرضته غرقتي البرلمان من أجل المصادقة، فعقد مجلس الأمة جلسة لهذا الغرض بتاريخ....

صادق فيها على نص القانون العضوي المتعلق بالتنظيم القضائي كما عدلته اللجنة المتساوية الأعضاء. للإشارة فإن نصين قانونيين آخرين مازال لم تبت فيهما اللجنة المتساوية الأعضاء وهما:

1 - نص القانون المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي، الذي تحفظ فيه مجلس الأمة على المادة الثالثة (03) منه بتاريخ 20 جويلية 1999.

2 - نص القانون المتعلق بالإشهار، الذي تحفظ مجلس الأمة على مادة (70) بتاريخ 29 جويلية 1999. ■

يستوجب توفر إمكانات بشرية ومادية معتبرة لتحضير ذلك. وطبقاً لهذا الاستدعاء عين مجلس الأمة ممثليه فيها.

شرعت اللجنة بتاريخ 21 جانفي في عقد اجتماعاتها لدراسة الأحكام محل الخلاف بمقر المجلس الشعبي الوطني، نظراً لأن اللجنة درست نصها السابق بمقر مجلس الأمة، فعقدت أول اجتماع لها، شكلت فيه مكتبها على النحو التالي:

■ مسعود شيهوب، رئيسا (المجلس الشعبي الوطني).

■ مصطفى دريوش، نائباً للرئيس (مجلس الأمة).

■ بلقاسم منفوخ، مقرراً (المجلس الشعبي الوطني).

■ رشيد عبيد، مقرراً (مجلس الأمة).

وقصد الإطلاع على وجه نظر الحكومة في نص، فقد حضر السيد محمد شرفي، وزير العدل، حافظ الأختام، أشغال اللجنة التي خلصت إلى الاتفاق على إلغاء مواد 34، 35

01-04 المتعلق بالاستثمار المصادق عليه من طرف البرلمان، متسائلا عن عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة على مستوى (ANDI) وعن مواضيعها. وفي معرض إجابته، ذكر السيد حميد تمار بالعراقيل التي تعيق عملية الاستثمار ومنها الحصول على العقار - نقص التمويل - ثقل المحيط الإداري - ضعف سوق الأموال... إلخ.

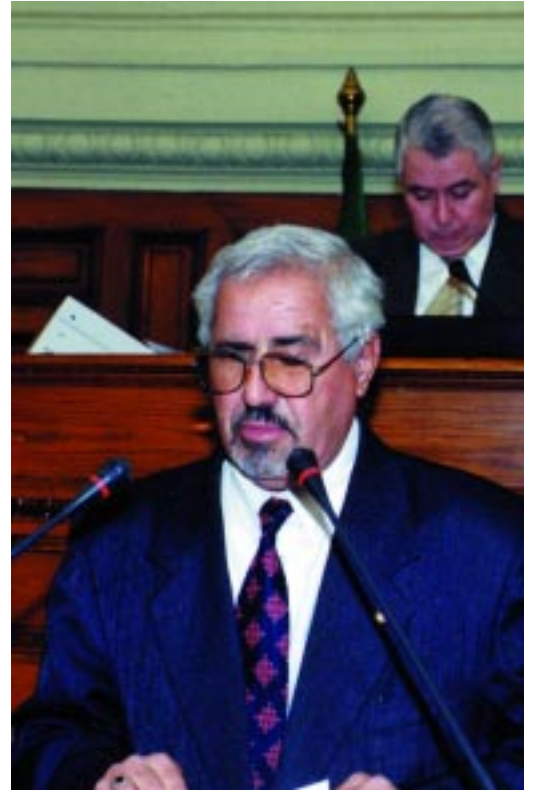
تفاهم ظاهرة السوق الموازية

● السيد محمد بوشكير عضو مجلس الأمة، اختار في سؤال شفوي موجه إلى وزير التجارة السيد نور الدين بوكروح، إنارة موضوع ظاهرة السوق الموازية وتفاهمها.. والإجراءات الكفيلة بمواجهتها.. وهي الإجراءات التي أشار وزير التجارة بأنها ستندرج في إطار تعديل التشريع التجاري، مؤكدا أن مشاريع النصوص هي في مرحلتها النهائية وستعرض على البرلمان، بالإضافة إلى إجراءات أخرى

وجه السيد رشيد عبيد عضو مجلس الأمة سؤالاً شفوياً إلى السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية السيد يزيد زرهوني، نظراً لما لهذه الظاهرة من تأثير سلبي على الحياة اليومية للمواطنين من جراء سوء حالة الطرقات وانعدام التطهير الصحي وقنوات التزويد بالمياه الصالحة للشرب.

● متسائلاً عن الأسباب التي أدت إلى عدم الانطلاق في خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية المحلة وغير المحلة، وجه السيد بوزيد بركاني عضو مجلس الأمة سؤالاً شفوياً إلى وزير المساهمة وترقية الاستثمار السيد حميد تمار.. ولما كان عدد المؤسسات المبرمجة لهذه العملية - كما أشار الوزير - يبلغ 1120 مؤسسة، فإن الأمر يتطلب دراسة كاملة ومعقدة ومختلف جوانب هذا الملف.

● وإلى نفس الوزير، وجه السيد بوزيد لزاهري رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية سؤالاً شفوياً يتعلق بالأمر الرئاسي رقم



عضو مجلس الأمة السيد بكير



ممثلو مجلس الأمة في اللجنة

■ أحمد رضا بوضياف
■ عبد المجيد جبار

الأعضاء الإضافيون:

■ بوزيد بركاني
■ محمد خاخا
■ محمد مرابطي
■ بشير طويل
■ منير بن حيزية

■ ميسوم بن رقية
■ محمد بوديار
■ مصطفى دريوش
■ محمد بن عالية
■ محمد دراوي
■ ابراهيم بولحية
■ محمد بن عالية
■ عمار زاوي
■ رشيد عبيد

اللجنة المتساوية الأعضاء تدرس الأحكام محل الخلاف في القانون العضوي المتعلق بالتنظيم القضائي

عملاً بإحكام الدستور والقانون العضوي رقم 99-02 الناظم للعلاقات استدعى السيد رئيس الحكومة بتاريخ 15 جانفي 2003 اللجنة المتساوية الأعضاء لدراسة الأحكام محل الخلاف بين غرفتي البرلمان في القانون العضوي المتعلق بالتنظيم القضائي. للتذكير فإن مجلس الأمة وأثناء دراسته للنص المذكور تحفظ بتاريخ 16 مارس 1999 على بعض الأحكام الواردة فيه والمتمثلة في المواد 24، 27، 34، 35 و40 والمتعلقة خصوصاً بإنشاء محاكم متخصصة في ميادين التجارة، الاقتصاد، الأحوال الشخصية... إلخ، الشيء الذي

استقبالات نواب الرئيس

استقبالات رؤساء اللجان

لجنة العلاقات الخارجية والجالية الجزائرية بالخارج يوم الثلاثاء 11 مارس 2003 السيد عبد المنعم سعودي سفير مصر بالجزائر الذي أدى له زيارة وداع على إثر انتهاء مهامه.

■ واستقبل يوم الأحد 26 جانفي 2003 وفدا عن الفيدرالية الإسبانية لجمعيات مساندة الشعب الصحراوي. الوفد يضم برلمانيين ومنتخبين محليين وأعضاء في حركات جمعوية إسبانية.

■ واستقبل يوم 16 فيفري 2003 السيد إبراهيم السهلاوي سفير دولة قطر بالجزائر.

■ واستقبل يوم 17 فيفري 2003 السيد محمد الفاضل خليل سفير الجمهورية التونسية بالجزائر.

■ استقبل السيد عبد الحميد لطرش رئيس لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة يوم الأحد 26 جانفي 2003 بمقر مجلس الأمة



ناتبة رئيس مجلس الأمة تستقبل السيدة خديجة حمدي عضو قيادة المنظمة النسوية الصحراوية

■ استقبلت السيدة زهرة ظريف بيطاط نائبة رئيس مجلس الأمة يوم الأحد 09 مارس 2003 بمقر المجلس وفدا برلمانيا نسويا من الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية تقوده السيدة خديجة حمدي حرم الرئيس محمد عبد العزيز وعضو قيادي في منظمة النساء الصحراويات. الوفد البرلماني النسوي الصحراوي تواجد بالجزائر في إطار الاحتفالات باليوم العالمي للمرأة.



السيد محي الدين عميموريستقبل سفير مصر بالجزائر

السيد أندري فلاهو وزير الدفاع للمملكة البلجيكية.

■ كما استقبل يوم الأحد 13 محرم 1424 الموافق 16 مارس 2003 السيد جان دوموك القائم بأعمال سلوفاكيا في الجزائر بناءا على طلب الديبلوماسي السلوفاكي وذلك بمقر المجلس.

وقد تناولت المباحثات بصفة عامة القضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين وبصفة خاصة العلاقات المستقبلية بين البرلمان السلوفاكي والبرلمان الجزائري. ■



السيد عبد الحميد لطرش يستقبل السيد أندري فلاهو وزير الدفاع للمملكة البلجيكية



رئيس مجلس الأمة يستقبل السيد التجاني الحداد رئيس لجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية لمجلس النواب التونسي

قبل رئيس مجلس الأمة، الذي استقبل - أيضا - يوم 02 فيفري بمقر المجلس الدكتور سعيد محمد الحفار رئيس هيئة الموسوعة العربية السورية الذي أقام بالجزائر بدعوة من المجلس الأعلى للغة العربية.

■ واستقبل رئيس المجلس يوم 30 ديسمبر أعضاء الأمانة العامة للمنظمة الوطنية للمجاهدين برئاسة السيد محمد الشريف عباس الأمين العام للمنظمة، وخلال هذا اللقاء تبادل رئيس المجلس مع أعضاء الأمانة العامة للمنظمة، وجهات النظر حول عدد من القضايا الخاصة بشؤون هذه المنظمة.. ودورها الأساسي في البناء الوطني.. وصون وحدة الشعب.. والمساهمة في توفير أسباب استقراره وتقديمه.

■ كما استقبل يوم 24 ديسمبر أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد الكشفي البرلماني العربي، وهو اللقاء الذي شدد فيه رئيس المجلس على ضرورة التمسك برسالة وقيم المنظمة الكشفية باعتبارها مدرسة لتربية وتنشئة الأجيال وإعدادها للنهوض بأعباء التنمية في الوطن العربي.

دومينقاز، الذي أدى له زيارة مجاملة. ■ واستقبل يوم 11 مارس 2003 السيد ميشال قوتريت سفير سويسرا بالجزائر. ■ واستقبل السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة يوم 19 مارس 2003 سفير جمهورية مصر العربية السيد عبد المنعم عبد العزيز سعودي الذي أدى له زيارة وداع.

الوفود البرلمانية :

شكلت العلاقات الثنائية المتميزة بين الجزائر وتونس محور المحادثات التي أجراها رئيس مجلس الأمة مع الوفد البرلماني التونسي الذي ترأسه السيد التجاني الحداد رئيس لجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية لمجلس النواب التونسي. وبعد استعراض مجالات ومحاوّر التعاون، تركّزت المحادثات حول التنسيق والتشاور وتكثيف الاتصالات على المستوى البرلماني.

الشخصيات :

خلال زيارته إلى الجزائر، استقبل السيد مصطفى معين وزير العلوم والبحوث والتكنولوجيا الإيراني يوم 22 ديسمبر من

استقبالات رئيس مجلس الأمة

السفراء :

في إطار الاستقبالات التي يخصصها رئيس المجلس لأصحاب السعادة السفراء المعتمدين ببلادنا، سواء أولئك الذين تنتهي مهامهم بالجزائر أو أولئك الذين يستلمون مهامهم، أو الذين يؤدون له زيارات مجاملة :

■ تحدث رئيس المجلس يوم 23 سبتمبر 2002 مع سفير جمهورية ألمانيا هانس بيتر شيف، ومع سفير جمهورية الهند يوم 10 فيفري السيد راجيش نانندان برازاد.

■ كما استقبل يوم الإثنين 10 فبراير 2003 سفير جمهورية الهند السيد راجيش نانندان برازاد الذي أدى له زيارة مجاملة.

■ استقبل يوم السبت 25 جانفي السيد عمر الحامدي أمين مكتب الأخوة الليبي بالجزائر الذي أدى له زيارة وداع على إثر انتهاء مهامه بالجزائر.

■ واستقبل يوم 10 مارس 2003 سفير كوبا بالجزائر السيد روبيرتو بلانكو



الوفد في زيارة المزرعة البلدية لزرفف (سكيكدة)

مجلس الأمة هم :

- شاطئ البلج بولاية تيبازة وكذلك؛
- مصفاة سكيكدة والمزرعة البلدية لزرفف (سكيكدة)،
- وحدة إنتاج الزئبق بعخابة (سكيكدة).

هذه الزيارات سمحت للجنة أن تستعلم حول المشاكل الفعلية للبيئة المقابلة في الميدان من خلال النقاشات التي أجريت مع مسؤولي هذه الهياكل المختلفة.

بعد انتهاء الزيارات وجمع المعلومات، يتبين أن الأضرار التي تلحق بالبيئة، تطرح بحدة كبيرة وتشكل من هذا أولويات التي تستحق كل اهتمام السلطات. هذه الأولويات تعني خاصة:

■ مشاكل المياه كمنبع حيوي والتي تعاني حاليا من تلوّثات عديدة تشمل حتى الوسط البحري وخاصة الساحل الذي يتلقى النفايات المدنية والصناعية،

■ النفايات المدنية الصلبة، الصناعية ونفايات المستشفيات والتي تزداد كميتها يوميا، تخلق مشاكل معقدة لعلاجها ولتسييرها بصفة عامة،

■ تلوّث الجو الذي يمس خاصة المدن الكبرى والمناطق الصناعية أي يتم الطرح في الجو مباشرة دون أي مراقبة يساهم في إفساد نوعية الهواء.

هذه التلوّثات المختلفة ستؤدي لا محالة إلى تدهور صحة السكان والبيئة بصفة عامة.

لذا فقد تقترح اللجنة البرلمانية على ضوء الزيارات المختلفة التي قامت بها والمعلومات التي جمعتها، تقديم اساتنتاجاتها التي تكمن خاصة في تقييم حالة البيئة وكذا إعطاء بعض التوصيات والاقتراحات حول التدابير الأولية التطبيق للمساهمة في تخفيض التأثيرات السلبية على البيئة. ■

■ السيد البروفيسور حبيب دواقي، نائب رئيس مجلس الأمة ورئيس اللجنة،
 ■ السيد ح. شايد، عضو مجلس الأمة،
 ■ السيد م. دراوي، عضو مجلس الأمة،
 ■ السيد ك. ياخي، عضو مجلس الأمة،
 ■ السيد م. بن عالية، عضو مجلس الأمة.
 ■ السادة بن أحمد وتوتاوي، على التوالي نائب مدير الدراسات الإدارية والقانونية بمجلس الأمة، ومكلف بالتشريعات، شاركا في أشغال هذه اللجنة.

عند زيارة المواقع الموجودة في ولاية الجزائر، كانت اللجنة مرفوقة بممثل والي ولاية الجزائر وبخبير البيئة.

.....
 أثناء مهمتها التي دامت شهرا كاملا (من 2003/02/15 إلى 2003/03/15)، أجرت اللجنة في برنامجها، زيارة بعض المراكز الصناعية وهياكل أخرى معنية بمشاكل البيئة:

- شبكة مراقبة نوعية الهواء: سماصافية (شقعشاشنشا) بالجزائر،
- مقبرة رايس حميدو،
- المزבלات البلدية لواد سمار وأولاد فايت بالجزائر،
- مراكز التصفية ببراق، وعين طاية، وكذا واد الرغاية، أشغال التهية بواد الحراش،
- منشآت حرق النفايات لمستشفى مصطفى باشا.

بعد جنوح ثلاث بواخر على مستوى السواحل الجزائري خلال التقلبات الجوية الحديثة، كان على اللجنة أن تستفسر عن التأثيرات البيئية لهذه الحوادث، وقررت أن تدرج في برنامجها زيارة المواقع المعنية، وهي:

- شاطئ بن مهدي بولاية سكيكدة،
- شاطئ بني بولعيد جيغل،

الضروري القيام بمهمة برلمانية لتقييم مدى خطورة هذه المشاكل وكذا اقتراح التوصيات الملائمة للتكفل على الأقل بالجوانب المستعجلة منها.

أصلا كان من المفروض أن تقتصر هذه المهمة على المشاكل الأساسية المصادفة على مستوى المنطقة الوسطى (خصوصا مدينة الجزائر)، أين تتمركز أهم النشاطات الاقتصادية للبلاد.

وقد أظهرت الزيارات الأولى التي قامت بها اللجنة البرلمانية في الميدان، أن العديد من المشاكل المصادفة في هذه المنطقة مماثلة لتلك الموجودة في مناطق أخرى للبلاد (تلوث المياه والجو، تلوث الساحل، النفايات الصلبة...) لذا فقد قررت اللجنة تصميم تقريرا يتطرق إلى المشاكل الرئيسية التي تم التعرف عليها (خاصة التلوّث) وذلك بغرض تسليط الضوء على الوضعية العامة للتلوّث في البلاد.

خروج اللجنة البرلمانية في الميدان مباشرة، سمح بفهم أفضل للمشكلة الحالية في مجال البيئة والتعرف على البعض من الأسباب الرئيسية لتلوّثها، وذلك بفضل المعلومات الكثيفة التي جمعت على مستوى المتعاملين والهيئات المهمة بهذه المشاكل.

.....
 ولإنجاز هذه المهمة اتبعت اللجنة المنهجية التالية:

■ جمع بعض المعطيات الضرورية حول المشاكل البيئية وكذا وضع وثيقة، توضع تحت تصرف البرلمانيين الراغبين في الاستعلام حول هذا الموضوع ذات الأهمية الوطنية.

■ الإستماع إلى مسؤولي القطاعات الاقتصادية، السلطات المحلية ومسؤولي الجمعيات المحلية والوطنية وذلك بهدف جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات التي قد تساعد اللجنة في تقييمها لمدى أهمية هذه المشاكل.

■ التعرف على العراقيل التي يصادفها المتعاملين في الميدان للتوفيق بين مقتضيات الإنتاج وضرورة حماية البيئة.

.....
 وقد استعانت اللجنة بخبير مختص لمساعدتها وإرشادها حول مختلف المشاكل المصادفة.

تتكون هذه اللجنة من خمسة أعضاء من

المهمات الاستطلاعية

إلى سليدة وجيجل ...

السيد حبيب دواقي نائب
رئيس مجلس الأمة وأعضاء
من المجلس في زيارة
استعلامية إلى ميناء
سكيكدة وجيجل



المهمة البرلمانية لمجلس الأمة الخاصة بوضعية البيئة في الجزائر

أهداف المهمة البرلمانية:
نظرا لخطورة مشاكل البيئة في البلاد
وخاصة التأثير السلبي الذي يمكن أن
تشكله على صحة السكان من جهة، وعلى
مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية
من جهة أخرى، رأى مجلس الأمة أنه من

المحليين لولاية الجزائر العاصمة وأعضاء
جمعيات حماية البيئة بالولاية لتبادل
المعلومات ومناقشة أوضاع البيئة
والمحيط حول العاصمة تمهيدا لوضع
تقرير مفصل عن هذه المعايير الميدانية
التي يقوم بها أعضاء مجلس الأمة والتي
تواصلت خلال الأسابيع الماضية وشملت
عدة مواقع في بلديات ودوائر العاصمة
وبعض المؤسسات ذات العلاقة بموضوع
البيئة.



زيارة شاطن بن مهيدي بولاية سكيكدة

وقد عن مجلس الأمة يقوده
السيد حبيب دواقي نائب رئيس
مجلس الأمة يومي الثلاثاء 18
والأربعاء 19 فيفري 2003 بزيارة
استعلامية إلى ميناء سكيكدة وجيجل
لوقوف على آثار التلوث الذي تفرزه بعض
المؤسسات الصناعية وكذا تفقد وضعية
الباخرة "اليانس سبيريت" الجانحة منذ 31
جانفي الماضي بشاطئ العربي بن مهيدي
حيث تلقى الوفد شروحات حول السياسة
والاستراتيجية المتعلقة بالتسيير البيئي
في هذه المنطقة.

بعد زيارة ولايتي سكيكدة وجيجل واصلت
البعثة الاستعلامية زيارتها الميدانية حيث
عاينت يوم الأربعاء 5 مارس 2003 الشبكة
المسماة "سما صافية" والمقامة في نقاط
مختلفة حول العاصمة الجزائر لمراقبة
الجو وتأثيراته على البيئة وصحة المواطن.

واستكمالا للزيارات الميدانية الاستعلامية
التي يقوم بها أعضاء من مجلس الأمة
بقيادة السيد حبيب دواقي نائب رئيس
مجلس الأمة والتي تتمحور حول قضايا
البيئة وتداعياتها، إلتقى يوم 15 مارس
2003 بمقر مجلس الأمة عدد من المنتخبين

شارك وفد من مجلس الأمة في الذكرى 150 لإطلاق سراح الأمير عبد القادر من طرف نابليون الثالث، التي نظمتها جمعية أصدقاء نابليون الثالث خلال الفترة الممتدة من 11 – 14 جانفي 2003، ويتكون الوفد من:

- ◆ السيدة زهرة ظريف بيطاط، رئيسا للوفد،
- ◆ عمر حماد،
- ◆ بلقاسم حمامي،
- ◆ السعيد عمر مؤمن،
- ◆ عبد القادر سومر،
- ◆ صالح بلقيي (المستشار الدبلوماسي للرئيس).

وجاءت زيارة الوفد بناء على الدعوة التي وجهتها مؤسسة الأمير عبد القادر للسيد رئيس مجلس الأمة بتاريخ 03 سبتمبر 2002 بالتنسيق مع مؤسسة نابليون الثالث.

وتدخل الزيارة في إطار التبادل الثنائي بين المؤسستين من جهة، وبين مجلس الأمة ومجلس الشيوخ الفرنسي من جهة ثانية.

ونشير بأن الوفد الجزائري أجرى عدة لقاءات واتصالات ومحادثات مع مسؤولين سياسيين، وبرلمانيين فرنسيين قصد تعزيز التعاون الثنائي، خاصة في الميدان البرلماني، وقد عبر الجانبان على إنشاء جمعية للصدقة الجزائرية – الفرنسية.



الذكرى 150 لإطلاق سراح الأمير عبد القادر من طرف نابليون الثالث

الندوة البرلمانية الدولية حول المنظمة العالمية للتجارة

شارك وفد برلماني في الندوة البرلمانية حول المنظمة العالمية للتجارة المنعقدة بالعاصمة السويسرية جنيف ما بين 16 و17 فيفري 2003.

وقد مثل مجلس الأمة السيد بركات بصوص، نائب رئيس لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة.

وقد تمت مناقشة ودراسة النقاط المدرجة في جدول أعمال الندوة وهي:

- ◆ ترقية الديمقراطية
- ◆ التعاون المتعدد الأطراف في مجال التجارة الدولية
- ◆ تقديم المساعدة التقنية ودعم الكفاءات في ميدان التجارة الدولية
- وكانت الندوة فرصة للوفد الجزائري لإجراء اتصالات بالوفود الأخرى للتعريف بالوضع العام في الجزائر وتبادل التجارب والمعلومات في الميدان البرلماني. ■

لمناقشة مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعاون في مجال مكافحة التهريب والهجرة غير الشرعية ومفهوم الإرهاب ووسائل مقاومته.

النقاط التالية:

◆ أهمية تطوير وتوسيع التعاون بين برلمانات دول المجموعة (5+5) بما فيها التأكيد على أمن وسلامة المنطقة وجعلها بحيرة سلام.

◆ تكثيف التعاون بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي، حيث تم الترحيب بالقمة الإفريقية الأوروبية المزمع عقدها بالعاصمة البرتغالية.

◆ الدعوة لتدعيم الجهود المبذولة لتفعيل اتحاد المغرب العربي خاصة باستئناف الاجتماعات المشتركة بين مجلس الشورى الاتحاد المغرب العربي والبرلمان الأوروبي.

ومن النقاط التي تناولها اللقاء أيضا مطولا ما تعلق بالأزمة العراقية والقضية الفلسطينية.

كما كان الاجتماع فرصة لتطوير وترقية التعاون البرلماني وتناول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

الوفد، قد أجرى على هامش الاجتماع مقابلات مع الوفود المشاركة، كما خُص باستقبال من طرف السيد بورس جورج، رئيس الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي ثمن مشاركة الجزائر ووعده بالأخذ بعين الاعتبار ما

اجتماع مجموعة 5 + 5 بطرابلس

قدمته من ملاحظات واقتراحات.

شارك وفد عن مجلس الأمة في اجتماع رؤساء المجالس النيابية لدول منطقة غرب المتوسط (5+5) المنعقد في 25/02/2003 بالعاصمة الليبية طرابلس، وقد ترأس الوفد البرلماني الجزائري رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد كريم بونس. ومثل مجلس الأمة في هذا الاجتماع السادة:

- ◆ دين بن جبارة، رئيس لجنة التجهيز والتنمية الريفية
- ◆ أحمد صديقي، عضو مجلس الأمة
- وقد طغى على هذا الاجتماع الذي كان مقررا

ندوات وملتقيات

المنتدى الاقتصادي حول الخصوصية

التعاون الثنائي وسبل تدعيمه.

شارك وفد برلماني في المنتدى الاقتصادي حول الخصوصية في الفترة الممتدة ما بين 30 جانفي و01 فيفري 2003. وقد مثل مجلس الأمة السيد بوزيد بركاني (التجمع الوطني الديمقراطي)، عضو اللجنة الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة.

الاجتماع الشتوي الثاني للمجلس البرلماني لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

شارك وفد عن مجلس الأمة يتكون من السادة:

- ◆ عبد الحميد لطرش، رئيس لجنة الدفاع، رئيسا للوفد.
- ◆ محمد بن عالية، (عضو).
- ◆ محمود أصالة، (مدير الدراسات).

كملاحظ في الاجتماع الشتوي الثاني للمجلس البرلماني لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي انعقد بالعاصمة النمساوية فيينا يومي 20 و21 فيفري 2003: وكان الاجتماع فرصة للوفد الجزائري لإبراز الموقف الجزائري الراض للعدوان على العراق، وحل قضيته في إطار الشرعية الدولية خاصة وأنه أبدى استعداداته للتعاون مع الأمم المتحدة وفرق التفتيش. كما تطرق كذلك إلى الخطوات الكبيرة التي قطعتها الجزائر في استعادة أمنها واستقرارها والإصلاحات الكبيرة التي شرعت فيها، والفرص الكبيرة التي فتحتها للاستثمار والشراكة الأجنبية. وكان للسيد عبد الحميد لطرش، رئيس

العضوة في منظمة المؤتمر الإسلامي التي انعقدت بياوندي عاصمة الكاميرون ما بين 17 و20 جانفي 2003.

ومن أهم النقاط التي نوقشت في الاجتماع:

- ◆ السلام في الشرق الأوسط،
- ◆ التهديدات الأمريكية بالحرب ضد العراق،
- ◆ المكافحة الدولية للإرهاب،
- ◆ إعادة إعمار أفغانستان،
- ◆ الموقف السياسي والاقتصادي في دولة كوت ديفوار.
- ◆ وبعض القضايا الاقتصادية والشؤون الثقافية.

الندوة البرلمانية الدولية بمناسبة الذكرى (50) لإنشاء البرلمان الهندي

شارك وفد برلماني في المؤتمر البرلماني الدولي بمناسبة الذكرى (50) لإنشاء البرلمان الهندي وذلك بالعاصمة نيودلهي في الفترة الممتدة من 22 إلى 26 جانفي 2003.

ويتكون الوفد من السادة:

- ◆ عمر محداد، عضو مجلس الأمة، مقرر المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، رئيسا للوفد،
- ◆ محمد مشمش، نائب بالمجلس الشعبي الوطني (جبهة التحرير الوطني)،
- ◆ علي ميموني، المستشار السياسي لرئيس المجلس الشعبي الوطني.

ومن أهم المحاور التي تمت مناقشتها، نذكر:

- ◆ محاربة الإرهاب،
- ◆ الممارسة البرلمانية،
- ◆ البرلمان كأداة تغيير اجتماعي،
- ◆ البرلمان في ظل العولمة والليبرالية.

كما تطرق الوفد الجزائري مع المسؤولين الهنديين في البرلمان والحكومة إلى

المؤتمر العاشر للحوار العربي - الإفريقي

تنقل وفد برلماني برئاسة السيد الطاهر كليل، نائب رئيس مجلس الأمة، ويتكون الوفد من السادة:

و عن مجلس الأمة:

- ◆ محمد جبريط (الثلث الرئاسي)،
- ◆ أبييري محمد نوح (جبهة التحرير الوطني)
- ◆ علي بوفادن (الإدارة).

و عن المجلس الشعبي الوطني:

- ◆ جلول جودي (حزب العمال)،
- ◆ العربي شغللال (حمس).

وذلك للمشاركة في أشغال الندوة البرلمانية العاشرة للحوار العربي الإفريقي بأديس أبابا (إثيوبيا) التي جرت في الفترة ما بين 08-10 جانفي 2003.

ونشير بأن الوفد الجزائري تطرق في تدخلاته إلى مختلف القضايا الراهنة كالقضية العراقية والوضع في فلسطين، وجنوب لبنان، بالإضافة إلى قضايا التنمية في القارة الإفريقية والمنطقة العربية وآفاق تعزيز التعاون بينهما.

كما ناقش الوفد، على هامش أشغال المؤتمر، تطوير التعاون ودفع العلاقات الثنائية مع الوفود المشاركة التي تحدث معها.

منظمة المؤتمر الإسلامي

شارك وفد برلماني جزائري يضم كل من السيد محي الدين عميمور، رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج، لمجلس الأمة، والسيد عبد الرزاق مقري رئيس المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم بالمجلس الشعبي الوطني، في أشغال الدورة الخامسة لمجلس اتحاد برلماني الدول



يجتمع الاتحاد البرلماني الدولي مرتين في السنة، بعدما يحدد تاريخ ومكان الانعقاد، ويحدد جدول الأعمال تحت إشراف اللجنة التنفيذية.



يسعى الاتحاد البرلماني الدولي منذ تأسيسه إلى ترقية السلم وتحقيق الأمن والتعاون بين الدول، ويساهم في الدفاع على حقوق الإنسان وترقيتها، خاصة وأن للعمل البرلماني الدولي أهمية خاصة في معالجة النزاعات الموجودة في

العالم، إذ أصبح في بداية السبعينيات يهتم بطرح القضايا السياسية الدولية والإقليمية على جدول أعماله ومؤتمراته وذلك بعد انضمام العديد من برلمانات دول العالم الثالث والدول الاشتراكية، التي أصبحت تؤثر على نقاشات مؤتمرات ودورات مجلس الاتحاد، وعلى هذا الأساس ناقشت مؤتمرات القمة ودورات مجلس الاتحاد كل المسائل التي لها علاقة بحقوق الإنسان والتعاون الاقتصادي وحماية البيئة والمساواة في توزيع الثروات بين مختلف الدول.

ولقد شكل النشاط البرلماني الدولي قاعدة أساسية ومهمة في عمل الاتحاد البرلماني الدولي، وذلك بهدف تشكيل قوة برلمانية تضغط على الحكومات فتشعرها بحقوق العالم النامي والشعوب المستضعفة.

وللاتحاد البرلماني الدولي أجهزة تتمثل في:

- المؤتمر البرلماني الدولي.
- المجلس البرلماني الدولي.
- اللجنة التنفيذية.
- الأمانة.

8. فوج الشراكة بين النساء والرجال.
9. لجنة تسيير صندوق الاحتياط لفائدة المستخدمين.

ونجد الجزائر ممثلة بأعضائها في كل من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين من طرف السيدة نواردة جعفر، كعضوة إضافية



وفي لجنة التنمية المستدامة من طرف السيد صديق شيهاب الذي يعتبر كعضو دائم.

كما أن للاتحاد البرلماني الدولي جهاز استشاري يتمثل في جمعية الأمان العاميين للبرلمانات، الذي يتيح لكبار موظفي البرلمانات فرصة الاجتماع لدراسة القانون البرلماني وتشجيع التعاون بين مختلف البرلمانات، وتعتبر أنشطة مكملة لأنشطة الاتحاد البرلماني الدولي. ■

بالإضافة إلى هذه الهياكل، هناك أربع لجان عمل تحضر أشغال المؤتمر البرلماني الدولي ويمكن حصرها في:

- اللجنة الأولى: المسائل السياسية، الأمنية الدولية ونزع السلاح.
- اللجنة الثانية: المسائل البرلمانية، القانونية وحقوق الإنسان.
- اللجنة الثالثة: المسائل الاقتصادية والاجتماعية.
- اللجنة الرابعة: التربية، العلوم، الثقافة والمحيط.

أما عهدة وتشكيلة اللجان، أفواج العمل والأجهزة الخاصة للاتحاد فإنها تضبط من قبل الهياكل المديرية:

1. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.
2. لجنة التنمية المستدامة.
3. لجنة المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط.
4. فوج العمل المسهل لقضية قبرص.
5. لجنة خاصة مكلفة بترقية احترام القانون الدولي الإنساني.
6. لجنة تنسيق "CSCM".
7. لجنة التنسيق لاجتماع النساء البرلمانيات.

بطاقة فنية عن

الاتحاد البرلماني الدولي

1 - التأسيس:

تعود فكرة إنشاء هذه الهيئة البرلمانية الدولية إلى سنة 1889 بمبادرة برلمانيين بارزين ومسالمين، وهما:

- السيد فريد يريك باسي (بريطانيا).
- السيد ويليام راندال كريمير (فرنسا).

تأسس هذا الاتحاد لتحقيق التعاون المتعدد الأطراف المؤسساتي، إذ دعى إلى إنشاء مؤسسات مماثلة على المستوى الحكومي وتجسد ذلك في إنشاء منظمة هيئة الأمم المتحدة، كما ساهم الاتحاد البرلماني الدولي في إنشاء المحكمة الدائمة للتحكيم بلاهاي.

2 - التشاور البرلمان العالمي:

الاتحاد البرلماني الدولي عبارة عن منظمة دولية تضم برلمانات الدول ذات السيادة (المادة الأولى من القانون الأساسي للاتحاد)، وهو عبارة عن نادي للتشاور البرلماني على مستوى العالمي، ومقره جنيف عاصمة سويسرا.

يضم الاتحاد البرلماني الدولي 144 دولة عضوة من بينها الجزائر وخمسة أعضاء مشاركين في شكل منظمات برلمانية إقليمية، ويعد السيد أندرس ب. جونسون أميناً عاماً للاتحاد.

الدورة 108 للاتحاد البرلماني الدولي

المتحدة وبريطانيا حربا تدميرية شرسة على الشعب العراقي وأبرز خطورة هذه الحرب التي "... تجري بلا ضوابط وخارج كل أخلاق وكل شرعية، حرب تدور فصولها فوق أرض تعد واحدة من أهم أرصدة الحضارة الإنسانية...".

رئيس مجلس الأمة توقف في كلمته عند موقف الجزائر "... التي تابع شعبها مثل كافة شعوب العالم بذهول وقائع هذه الحرب المدمرة، وأدانت بكل قوة هذا العدوان في وقته..." وهو نفس الموقف الذي أبداه برلمانها حيث عبروا عن رفضهم لهذه الحرب العدوانية المدمرة رفضاً قاطعاً وحذروا من آثارها الوخيمة على المنطقة وعلى العالم داعين إلى:

- إيقاف هذه الحرب الجائرة في أقرب الآجال.
- ضرورة تحمل هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن المسؤولية.

على صعيد آخر، تحدث السيد عبد القادر بن صالح عن القضية الفلسطينية التي "... تستوجب التكفل بها... وإيجاد الحل العاجل والعاقل لها... لأنه بغير ذلك، وبغير تمكين شعب فلسطين من إقامة دولته وعاصمتها القدس وبغير استعادة سوريا أرضها إلى حدود 04 جوان 1967 وبغير استعادة لبنان لباقي أرضه، لا يمكن للأمن والاستقرار أن يتحققا في المنطقة...".

من جهة أخرى دعا رئيس مجلس الأمة إلى تحديد مفهوم واضح للإرهاب واستبعاد كافة أشكال الخلط التي قد تؤدي إلى إعطاء الأحكام غير الدقيقة لهذه الظاهرة، والتفريق بينها وبين الكفاح من أجل التحرير الوطني، وبين الإرهاب والأديان والقوميات والابتعاد عن الوقوع في التجاوزات التي نشهد بعض مظاهرها اليوم. ■

انعقدت الدورة الثامنة بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي في العاصمة الشيلية سانتياغو في الفترة من 06 إلى 2003/04/12، وقد شارك فيها وفد برلماني جزائري برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، وتضمن جدول أعمالها نقاطاً هامة وهي:

- مناقشة عامة حول الوضعية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في العالم.
- دور ومكانة البرلمانات في تدعيم المؤسسات الديمقراطية والتنمية البشرية في عالم مجزأ.
- التعاون الدولي من أجل الوقاية وتسيير الكوارث الطبيعية العابرة للحدود وتأثيراتها على المناطق المعنية.
- التعديلات الخاصة بالقوانين الأساسية وأنظمة الاتحاد الدولي.

الوفد الجزائري في المؤتمر 108 للاتحاد البرلماني الدولي

- السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة، رئيس الوفد
- السيدة زهرة ظريف بيطاط، نائبة رئيس مجلس الأمة.
- السيد مصطفى دريوش، رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية، وحقوق الإنسان.
- السيد جودي جلول، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب العمال بالمجلس الشعبي الوطني.
- السيد عمراني حضاوي، الأمين العام لمجلس الأمة.

رئيس الوفد الجزائري السيد عبد القادر بن صالح ألقى كلمة مطولة تعرض فيها على الخصوص إلى "الظروف الدولية..." حيث في سابقة لا مثيل لها في تاريخ العلاقات الدولية، تشن الولايات



السيد مصطفى دريوش رئيس اللجنة



اللجنة في جلسة عمل

- (8) القانون المتعلق باستعادة الوثائق المدني.
- (9) القانون العضوي التضامن القانون الأساسي للقضاء.
- (10) الأمر رقم 01-2000 المتعلق بإدارة ولاية الجزائر والبلديات التابعة لها.
- (11) القانون المعدل والمتمم للأمر المتضمن قانون الإجراءات المدنية.
- (12) القانون المعدل والمتمم للأمر المتعلق بالمساعدة القضائية.
- (13) القانون المعدل والمتمم للأمر المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.
- (14) القانون المعدل للأمر المتضمن قانون العقوبات.
- (15) الأمر رقم 03-02 المتضمن الأحكام المطبقة على مفقودي فيضانات 10 نوفمبر 2001.
- (16) الأمر رقم 04-02 المعدل للأمر المحدد للدوائر الانتخابية.

والخلاصة أن

لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان لمجلس الأمة هي من أهم اللجان الدائمة في المجلس لأنها تعتبر العمود الفقري للعمل التشريعي بحكم الاختصاصات المخولة لها والتي تمس مختلف ميادين التشريع هذا من جهة، ومن جهة ثانية ونظرا للكثافة الهائلة من العلاقات الاستشارية التي تربطها بمختلف هيئات وهيئات المجلس، فإنها تحمل على عاتقها مهام كبيرة، فبالإضافة إلى النظر في النصوص القانونية وإثرائها والأوامر التشريعية تعمل على ترقية والتكفل بحقوق الإنسان. ■

اختصاصات هذه اللجنة القانونية في ظل التكامل بين مختلف أجهزة وهيئات وهيئات المجلس وحرصها على السير الحسن للإجراء التشريعي والتسيير الإداري للمجلس.

حصيلة نشاط اللجنة

تتكفل اللجنة إضافة إلى عملها باستقبال المواطنين والاستماع إلى انشغالاتهم التي تمس المسائل الإدارية والقانونية وخاصة ما تعلق بحقوق الإنسان ساعية إلى ترقيةها والتكفل بها وذلك بالتدخل والتوسط لدى المصالح المعنية باعتبار أنه يتعين على عضو مجلس الأمة في الأساس أن يبقى وفيًا لثقة الشعب ويظل يتحسس تطلعاته. ويمكننا إجمال حصيلة النشاط التشريعي للجنة أي مختلف النصوص القانونية إلى تكفلت بدراستها وفق اختصاصاتها في الآتي:

- (1) القانون العضوي المتعلق بصلاحيات مجلس الدولة وتنظيمه وسيره.
- (2) القانون العضوي المتعلق بصلاحيات محكمة النزاع وتنظيمها وسيرها.
- (3) القانون المتعلق بالمحاكم الإدارية.
- (4) القانون المتضمن نظام التعويضات والتقاعد لعضو البرلمان.
- (5) القانون المتضمن القانون الأساسي لعضو البرلمان.
- (6) القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملها وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.
- (7) القانون العضوي المتعلق بالتنظيم القضائي.

ومناقشته والاستماع إلى ممثل الحكومة حول النص المعروض عليها وطرح أسئلتها والتعبير عن انشغالاتها بخصوص ذلك، كما يمكنها استدعاء الخبراء وذوي الاختصاص للاطلاع على آرائهم وأفكارهم في الموضوع والتي من شأنها بلورة وتدعيم التقرير التمهيدي حول ذلك النص -تقيد فيه جميع تلك المراحل التي مرت بها دراسة ذلك المجلس للمناقشة الإثراء في جلسة علنية.

كما تتكفل اللجنة بتسجيل تدخلات واقتراحات أعضاء المجلس خلال المناقشة العامة وكذا رد ممثل الحكومة على تساؤلات واستفسارات الأعضاء ليتسنى لها إعداد التقرير التكميلي حول النص. تتضمنه جملة من التوصيات وتعرضه على أعضاء المجلس للمصادقة، كما يمكنها التحفظ على مادة أو أكثر من هذا.

علاقة اللجنة بأجهزة المجلس

إضافة إلى عمل اللجنة وفق اختصاصاتها تربطها علاقات عضوية ووظيفية بمختلف أجهزة وهيئات المجلس. تعد لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان كما هو معمول به في أغلب برلمانات العالم بمثابة لجنة استشارية لمختلف أجهزة وهيئات وهيئات المجلس إذ يمكن لرئاسة المجلس أو مكتبه استشارتها حول جملة من القضايا ونفس الأمر بالنسبة للهيئات الأخرى مثل هيئة الرؤساء الرؤساء وهيئة التنسيق، وكل اللجان الدائمة للمجلس وحتى مصالحه الإدارية الاستثنائية برأي اللجنة واستشارتها حول ما تراه يتماشى مع



لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان

هذا العدد

ابتداءً من هذا العدد تشرع مجلة "مجلس الأمة" في التعريف بلجان المجلس لتمكين البرلمانيين والمهتمين من الإطلاع على سير وآليات عمل هذه اللجان وعلاقتها بهياكل وأجهزة المجلس الأخرى.

رئيس اللجنة يستقبل قليفورد ولاس القاضي الفدرالي لدى المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية

بموظفي مجلس الأمة، وكافة القواعد العامة المتعلقة بالشؤون الإدارية التي تدخل في نطاق اختصاص مجلس الأمة وإثبات عضوية الأعضاء الجدد ودراسة طلبات رفع الحصانة البرلمانية على الأعضاء. من خلال هذه الاختصاصات يتبين لنا مدى أهمية وحساسية هذه اللجنة وذلك بالنظر للمسائل القانونية المحالة على عاتقها، هذا من جهة ومن جهة أخرى فالتقارير التكميلية لية حول النصوص القانونية والتشريعية تحمل في طياتها أبعاد سياسية خاصة إذا تعلق الأمر بحقوق الإنسان.

إجراءات سير عمل اللجنة

أوضح السيد مصطفى دريوش، رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان، أن عمل اللجنة يخضع للإجراءات التشريعية المنصوص عليها في القانون. فعندما يحيل المجلس الشعبي الوطني النصوص القانونية والأوامر التشريعية التي صوت عليها إلى مكتب مجلس الأمة في غضون عشرة (10) أيام الذي يقدر إختصاص هذه النصوص فيحيلها بدوره رئيس مجلس الأمة فوراً على اللجنة المختصة. يشرف رئيس اللجنة على استدعاء أعضائها للتكفل بدراسة ما يحال عليها

حقوق الإنسان. لذلك تسلط مجلة مجلس الأمة الضوء هذه المرة على ما ماهيه هذه اللجنة وكيفية عملها وذلك من خلال لقاء مع رئيسها، حرصاً على نقل صورة حقيقية وواضحة عن هذه اللجنة الدائمة.

تعريف اللجنة

هي إحدى اللجان الدائمة في المجلس، تتكفل بدراسة كل النصوص القانونية والأوامر التشريعية التي يحيلها عليها مكتب المجلس، وتتكون من 15 عضواً يتم تعيينهم وفق معايير التمثيل النسبي والسياسي للتشكيلات السياسية داخل مجلس الأمة.

اختصاصات اللجنة

حدد النظام الداخلي لمجلس الأمة في مادته 17 اختصاصات هذه اللجنة حيث نصت على أنه: تختص لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان بالمسائل المتعلقة بالدستور وبعمليات تنظيم السلطات الدستورية والهيئات العامة والنظام القانوني لحقوق الإنسان وحرية الإنسان والنظام الانتخابي والقانوني والأحوال الشخصية وبالمسائل المتعلقة بالشؤون الإدارية والإصلاح الإداري والقانون الأساسي الخاص

الانسجام والتكامل القائم داخل مجلس الأمة يعود إلى التنسيق الكبير بين أجهزة وهيئات وهيكل المجلس. ولعل من أهم اللجان التي تعمل على تفعيل هذا التكامل لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان.

لقد أنشئت هذه اللجنة طبقاً للمادة 16 من نظام المجلس الداخلي. والتي تنص على أن المجلس يتشكل من (9) لجان دائمة من بينها لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان. فالعمل التشريعي بمجلس الأمة يخضع لجملة من الإجراءات وسلسلة من المراحل تمر من خلالها النصوص القانونية المحالة عليه عبر القنوات التنظيمية والقانونية لهذا الإجراء التشريعي والتمثلة أساساً في اللجان الدائمة.

نظراً لأهمية هذه اللجنة ودورها الفعال داخل المجلس لأنها متخصصة بالمسائل القانونية والإدارية من جهة ومن جهة أخرى بالنظام القانوني لحقوق الإنسان، هذا الأخير الذي طرح بحدته في العشرية الأخيرة، وذلك تزامناً مع الدور المهم للمنظمات الغير حكومية المتخصصة في هذا الميدان. بل أكثر من ذلك أصبح التدخل في الشؤون الداخلية للدول يتم بإسم

يدعو فيه الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى تحمل المسؤولية



أعضاء المجلس تصادقون على التصريح

وفي ختام الجلسة، أصدر مجلس الأمة التصريح التالي:

أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على شن الحرب ضد العراق الشقيق، وباشرتا منذ فجر الخميس الماضي الاستخدام الفعلي للحشود العسكرية الهائلة المجددة لتنفيذ مخطط العدوان، برغم الاعتراضات والتحفظات والاستنكارات التي شددت عليها دول ذات عضوية دائمة في مجلس الأمن والدول والشعوب ومنظمات إقليمية ودولية عبر قارات العالم وتظاهرات متواصلة عبر المعمورة.

إن العراق الشقيق الذي يقع اليوم ضحية هذا العدوان الجائر والخطير أثبت تعاوناً واضحاً مع فرق التفتيش الأممية لتنفيذ لقرارات مجلس الأمن لإسقاط كل الذرائع وتجنب عواقب الكوارث التي تنذر بها الحروب، وهو الأمر الذي حشد كل هذا التجنيد والتعبئة ضد منطق القوة والتدخل العسكري في العراق، ولذلك فإن شعوب العالم تسجل موقفاً واعياً بمخاطر هذه الحرب.

ونظراً لخطورة هذا العدوان وتداعياته، فإن البرلمانين وهيئاتهم الوطنية والإقليمية والدولية، مدعون إلى ممارسة قوة تأثيرهم على الحكومات التي هي بدورها مدعوة لتسخير كافة إمكانياتها للمساهمة في إيقاف العدوان تجنباً للأخطار المحدقة بالمنطقة والعالم، تفادياً لإضعاف الثقة في المؤسسات الدولية، ولتنامي مشاعر الحقد والكراهية في وقت يبدو العالم أحوج ما يكون إلى فضائل الحوار وإشاعة مثل وقيم السلم العالمي المبني على الحق والعدالة.

والجزائر التي ظلت حريصة على مواقفها ومبادئها المتمثلة في معارضة استعمال القوة لمعالجة الخلافات الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وفي رفض الكيل بمكيالين وضرورة احترام سيادة وحدة التراب الوطني، وهي المبادئ التي أكدها رئيس الجمهورية في العديد من المحافل والمناسبات، وكان آخرها البيان الصادر يوم الخميس الماضي، وهي نفس المبادئ التي ما فتئ البرلمان والحكومة يدافعان عنها على مختلف المنابر، إقليمياً ودولياً، تقف اليوم - أي الجزائر - بكل مؤسساتها وأحزابها

والسياقات لتجاهل استحقاق السلم العادل والشامل في الشرق الأوسط.

وإدراكاً للخلفيات والأبعاد التي تحملها هذه الحرب: فإن أعضاء مجلس الأمة المجتمعين في جلسة طارئة ومستعجلة هذا اليوم:

1 - يرفضون هذه الحرب العدوانية المدمرة في المنطقة وآثارها الوخيمة على النظام الدولي،

2 - يطالبون بالإيقاف الفوري لهذا العدوان، ويدعون هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياتهما في هذا الشأن بفرض الشرعية الدولية،

3 - يدعون الأسرة الدولية إلى ممارسة ضغوطها بكل الوسائل السياسية والدبلوماسية لوقف هذا العدوان،

4 - يدعون البرلمانين إلى تكثيف الجهود عبر كل المنابر المتاحة لحمل المعتدين على الامتثال للشرعية الدولية،

5 - يترحمون على أرواح ضحايا هذه الحرب من أبناء الشعب العراقي الشقيق.

إن أعضاء مجلس الأمة، وإذ يحملون تطلعات الأمة ويعبرون بصوت التمثيل الشعبي، يدينون هذا العدوان، ويدعون الشعوب إلى الوقوف ضد هذه الحرب، كما أنهم يؤكدون مساندتهم المطلقة للعراق ووحدته وسيادته على أرضه ومقدراته: وفي هذا الظرف الصعب الخطير يشددون على تضامن الشعب الجزائري وموقفه المبدئي المعروف إزاء العراق الشقيق. ■

السياسية ضد هذا العدوان. إن أعضاء مجلس الأمة، وبعد اجتماع المكتب الموسع في جلسة تشاورية، استعرضوا الوضع في المنطقة بكافة مخاطره وتداعياته، يتابعون لحظة بلحظة التطورات الخطيرة لهذه الحرب، ويرفضون الاعتداد بالقوة العسكرية وتهميش هيئة الأمم المتحدة، وإذ يلتقون اليوم على وجه الاستعجال الذي يتطلبه الموقف والواجب في جلسة طارئة، تحت رئاسة رئيس مجلس الأمة، السيد عبد القادر بن صالح، يصدرون التصريح التالي:

إن مجلس الأمة، المجتمع اليوم السبت 22 مارس 2003، في جلسة عامة طارئة ومستعجلة، يتابع بتأثر عميق وقلق شديد ما آل إليه الوضع إثر الحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على العراق الشقيق منذ فجر الخميس الماضي.

إن هذه الحرب العدوانية لتعد سابقة خطيرة، لما تمثله من انتهاكات في إطار العلاقات الدولية، وخرق فادح للشرعية الدولية بممارسة خيار القوة العسكرية خارج ضوابط القانون الدولي، كما أن هذه الحرب المفتقدة للشرعية الدولية تتنافى مع كل منطق، وهي تفتح المجال لتكريس مسار خطير على السلم والاستقرار الدوليين، لا يعتد بالقوانين واللوائح والأعراف التي تحكم العلاقات الدولية تحت راية الأمم المتحدة ومجلس الأمن. إنها حرب وخيمة العواقب، وعدوان تمتد لا محالة آثاره وانعكاساته لتهدد انهيار النظام الدولي: فبالإضافة إلى المآسي الإنسانية، وما سترتب عن هذه الحرب من مخلفات اقتصادية واجتماعية، فإنها ستقود إلى مزيد من الفوضى في الخارطة السياسية للمنطقة، وترسخ الكيل بمكيالين، وهو ما يبرز في تمادي إسرائيل في انتهاكات حقوق الشعب الفلسطيني، وهي التي - أي إسرائيل - ما فتئت تترصد الظروف

مجلس الأمة يناقش العدوان على العراق و يصدر تصريحا

إن المجموعات البرلمانية بمجلس الأمة، الممثلة لحزب التجمع الوطني الديمقراطي وحزب جبهة التحرير الوطني والتلث الرئاسي، المجتمعة في جلسة طارئة وهي تتابع ببالغ القلق وعميق الاستياء ما يتعرض له العراق من عدوان أمريكي - بريطاني، من تدخل سافر في شؤونه الداخلية خارج كل أطر الشرعية الدولية:

■ تبدي أسفها العميق للإجهاض المتعمد لفرض الحل السلمي التي كانت تقوم به المجموعة الدولية، والتي أبدى العراق تعاونها كاملا معها.

■ وترى بأن هذا العدوان يأتي في وقت اتضحت فيه المجموعة الدولية بأمس الحاجة إلى تكاتف الجهود وتنسيق المواقف للتصدي لظاهرة الإرهاب وانعكاساتها على العالم.

■ تندد وتدين بشدة بهذا الاعتداء الذي يتعرض له الشعب العراقي، والذي يشكل سابقة خطيرة تعرض المجموعة الدولية إلى انزلاقات خطيرة ستكون مفتوحة على كل التوقعات، وخرقا صارخا لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

■ وتستنكر بقوة كل المواقف المتخاذلة التي ساعدت هذا العدوان، وبالإخلال الواضح بقرارات مؤتمرات القمة العربية في هذا الشأن. وتهيب بالشعوب العربية إلى التحرك لوقف مثل هذا التواطؤ.

■ وتؤكد رفضها المطلق لازدواجية المعايير في تطبيق الشرعية الدولية: إذ في الوقت الذي يدمر فيه العراق بدعوى تجريده من أسلحة الدمار الشامل، لم يحرك أحد ساكنا تجاه إرهاب الدولة الذي يقوم به العدو الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين ولا تجاه مخزونه الضخم من أسلحة الدمار الشامل.

■ كما تطالب الأمم المتحدة ومجلس الأمن بتحمل مسؤولياتهما واسترجاع دورهما في حماية الأمن والسلم الدوليين.

■ تنوه بقرار الدولة الجزائرية الراض لمطلب أمريكا بعدم التعامل مع التمثيليات الدبلوماسية العراقية الحالية.

■ وإذ تحيي جميع القوى المحبة للسلام: شعوبا ودولا وبرلمانات في مختلف القارات الراضة للعدوان على العراق، فإنها تهيب بها إلى التحرك العاجل لوقف هذا العدوان والحرص على احترام سيادته ووحدته وسلامة أراضيها واختيارات شعبه، والاحتكام للشرعية الدولية.

■ تؤكد وقوفها الثابت إلى جانب الشعب العراقي في محنته. وتتوجه إلى الضمير العالمي وإلى جميع أحرار العالم بالسعي لوقف هذا العدوان والعمل على استعادة السلم والأمن في المنطقة وفي كل بقاع العالم. وسيتنصر العراق



يبد عبد العزيز بلخادم، وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية

عقد مجلس الأمة يوم 22 مارس 2003 جلسة خاصة على إثر العدوان على العراق الشقيق تحت رئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، وبحضور السيد عبد العزيز بلخادم، وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية.

وبعد الكلمة التي أوضح فيها رئيس المجلس خصوصية هذه الجلسة وأشار فيها إلى خطورة هذا العدوان السافر والخارج عن الشرعية الدولية، تناول الكلمة السادة أعضاء المجلس: مصطفى دريوش، محي الدين عيمور، محمد بوشكير، بشير طويل، عبد المجيد جبار، قداري بن حرز الله، بوجمعة صويلح، عمر بويلفان، خالد كرزابي، بلقاسم عطية، محمد الصالح حرز الله، سعيد مومن، دين بن جبارة، بلقاسم بن حصير.

وقد أجمعوا على تأكيد رفض هذا العدوان والدعوة إلى وقفه الفوري، مبررين تضامنهم الكامل مع العراق الشقيق.

وفي رده على تدخلات أعضاء المجلس، تطرق السيد عبد العزيز بلخادم، وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية، بإسهاب إلى المراحل التي مرت بها القضية العراقية وصولا إلى الغزو، وأكد مرة أخرى على أن الجزائر ستبقى ترعى مصالح العراق في الولايات المتحدة الأمريكية، وأنها ستبذل جهودها في مختلف المحافل الدولية لإيقاف هذه المعاناة وتمكين الأمم المتحدة من القيام بدورها كراعية للسلام.

وخلال هذه الجلسة، أصدرت المجموعات البرلمانية لكل من التجمع الوطني الديمقراطي، جبهة التحرير الوطني، التلث الرئاسي، لائحة باسم المجموعات البرلمانية، هذا نصها:



"لا يمكن إعادة صنع التاريخ... ويمكن بناء المستقبل"



بعض الحضور من البرلمانيين الفرنسيين



جانب من المدعوين

ومواقفكم بأنها صوت أولئك الذين لا صوت لهم.

والواقع أن شعبنا يعرف خصالكم الإنسانية هذه تمام المعرفة، وقد لمسها مواطنو الجزائر العاصمة عمليا من خلال وقفتم التضامنية المشهودة معهم، بحضوركم إلى جانبهم بعد الفيضانات الكارثية التي ألمت بهم.

إننا نحیی، من خالكم، فخامة الرئيس، كذلك شعب فرنسا الصديق، الذي يجمعنا وإياه الجوار الجغرافي والتاريخ المشترك وروابط عديدة ذات أبعاد تاريخية وبشرية وثقافية واقتصادية. وفي كل ذلك يبقى دور الجالية الجزائرية في فرنسا أكثر الروابط متانة حيث بقيت باستمرار ذلك الجسر الواصل بين البلدين.

ولئن تأثرت هذه الروابط ببعض العوارض وسادتها الضبابية الناجمة عن روااسب وتقلبات التاريخ، فإن أحدا لم يبق غير مكترث.

بودي، فخامة الرئيس، ونحن نتكلم عن علاقاتنا أن أستحضر كلماتكم الحكيمة بمناسبة إحياء الذكرى الأربعين لمعاهدة الإليزي التي كرست تصالح فرنسا مع ألمانيا. لقد قلت يومها، فخامة الرئيس، وكنتم على صواب:

إنه لا يمكن أبدا إعادة صنع التاريخ وإنما يمكن بناء المستقبل.

السنوبر - المخصصة لاستقبال السيد جاك شيراك، رئيس جمهورية فرنسا، كلمة ترحيبية، تناول فيها على الخصوص مغزى هذه الزيارة وأبعادها وتأثيراتها في مستقبل علاقات البلدين، وهذا نص الكلمة:

... اسمحو لي أن أرحب بكم، باسم جميع زميلاتي وزملائي أعضاء غرفتي البرلمان، وأن أجزیکم جزيل الشكر على حضوركم هذا وتشريفكم الهيئة البرلمانية الجزائرية...

زيارتكم هذه تشكل، بالتأكيد، محطة متميزة في التاريخ الحديث للعلاقات بين الجزائر وفرنسا.

ويروقني، فخامة الرئيس، أن أحيي، في شخصكم، ليس القائد السياسي الساعي سعيا دؤوبا لإضفاء مسحة أخلاقية على العلاقات الدولية فحسب، بل أحيي كذلك في شخصكم داعية السلام الذي ما انفك ينادي بأن الحرب هي دائما اعتراف بالفشل.

كما أحيي فيكم الرجل المشهود له بالحس الإنساني، الذي يسعى دائما لتحقيق المزيد من الإنصاف والمساواة والتضامن بين الشعوب.

وقد صدق فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، عندما وصف أعمالكم

ذات الأبعاد التاريخية والبشرية والثقافية والاقتصادية التي تربط البلدين.

وفيما يتعلق بالإنعاش الاقتصادي الجاري في بلادنا أشار أنه على أتم الاستعداد لدعمه والعمل على إنجاحه، أمام المؤسسات المالية العالمية وكذا الاتحاد الأوروبي.

وفي تناوله للأوضاع الدولية، عرج فخامة الرئيس على قضية العراق التي تحتل هذه الأيام الصدارة في الأحداث الدولية وأوضح الموقف الفرنسي في هذا الشأن بقوله:

"لهذا ترغب فرنسا إعطاء كامل الفرص لنزع السلاح سلميا. وتود أن يتمكن المفتشون من العمل بكل فعالية، مع إعطائهم للوسائل كلها التي نص عليها القرار 1441، والوقت الضروري لنجاح مهمتهم. لكن، يجب على العراق أن يقوم بأكثر مما يقوم به، أن يتعاون بشكل أكثر وأوثق. يجب علينا أن نحافظ على الضغط القوي عليه للوصول سويا، وسلميا إلى الهدف الطي حددناه، أي إزالة أسلحة التدمير الشامل في العراق. إنها مسؤوليتنا أمام التاريخ".

وبعد استنفاد جدول أعمال هذه الدورة، اختتم البرلمان دورته غير العادية بالإستماع إلى مراسيم الإختتام.

ألقى السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، رئيس البرلمان، يوم الاثنين 03 مارس 2003، في افتتاح جلسة البرلمان المنعقد بغرفتيه معا بقصر الأمم - نادي

البرلمان يجتمع بعرفتيه في دورة غير عادية



السيد عبد القادر بن صالح يترأس جلسة افتتاح دورة البرلمان



بناء

على المرسوم الرئاسي رقم 03-71 المتضمن استدعاء البرلمان للإنعقاد بعرفتيه المجتمعين معا، افتتح البرلمان دورته غير العادية صباح يوم الأحد 2 مارس 2003، بقصر الأمم، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس البرلمان، ورئيس مجلس الأمة، وبحضور السيد كريم يونس، رئيس المجلس الشعبي الوطني، والسيد علي بن فليس، رئيس الحكومة وأعضاء حكومته. بعد الاستماع إلى مراسيم افتتاح الدورة، تم عرض مشروع النظام الداخلي الذي ينظم سير أشغال البرلمان في هذه الدورة، فصدق عليه بإجماع الحاضرين.

إثر ذلك ألقى رئيس البرلمان كلمة تطرق فيها إلى أهمية انعقاد هذه الدورة غير العادية باعتبارها ستمكن البرلمانين من الإستماع إلى خطاب رئيس الجمهورية الفرنسية الذي يقوم بزيارة دولة لبلادنا، واعتبر استقبال ضيف الجزائر فرصة متميزة في تاريخ علاقات البلدين ومحطة تاريخية هامة من شأنها المساهمة في إزالة الغموض الذي ساد العديد من القضايا التي تراكت بين البلدين.

■ أما جلسة يوم الإثنين 03 مارس، فقد خصصت للإستماع إلى خطاب فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية السيد جاك شيراك، وقد حضرها رفقة الضيف فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، ورئيس الحكومة وأعضاء الحكومة، بالإضافة إلى الوفد المرافق

البرلمان يستقبل جاك شيراك

إعادة تأسيس علاقاتنا الثنائية، ونحن نتفاعل بها خيرا، علاقات نريدها هادئة ومتوازنة تتسم بالاحترام المتبادل.

إثر ذلك ألقى السيد جاك شيراك خطابا تطرق فيه إلى جملة من القضايا المتعلقة بالعلاقات الثنائية ما بين الجزائر وفرنسا وهذا في العديد من المجالات: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية...، وأكد على سعيه هو ورئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في تطوير هذه العلاقات الحتمية بالنظر إلى الجوار الجغرافي والتاريخ المشترك والروابط

لرئيس الفرنسي في مقدمته عقيلته السيدة بيرناديت شيراك، وكذا السلك الدبلوماسي المعتمد بالجزائر.

بعد افتتاح الجلسة، ألقى السيد عبد القادر بن صالح، رئيس البرلمان، كلمة رحب فيها بضيف الجزائر، وأشاد بمواقفه الشجاعة في العديد من القضايا الدولية، وخاصة منها... "سعيه الدؤوب لإضفاء مسحة أخلاقية على العلاقات الدولية...". والسعي لتحقيق الإنصاف والمساواة والتضامن بين الشعوب...".

كما أكد أن زيارة الدولة هذه ستساهم في



كلمة الرئيس جاك شيراك | جاك شيراك يخاطب البرلمانين الجزائريين

البربرية. في القرن التاسع عشر، قدمت الثورة الصناعية لأوروبا وسائل جديدة للتوسع. نعرف ماتلاها. لقد دونتها المحفوظات وسجلتها الكتب ونقشت في الذاكرة والقلوب.

كان زمن الاحتلال عام 1830، وملحمة الأمير عبد القادر، والاستعمار والتعمير، وكان التمرد والقمع، والمواعيد المخففة والحوارات المجهضة، وعدم الفهم المتبادل. ثم كانت مأساة تلك الحرب التي لم تكشف منذ مدة طويلة عن هويتها. كانت دامية وأحيانا لا تغتفر. بمواكب الدمار والألام، بضحاياها التي لا تحصى، بعائلاتها الممزقة، بمصائرهم وأحلامها المتكسرة، بنزوح مؤلم لمجموعة بشرية تجاوزت المليون شخص.

ياله من إحساس يتملكني وأنا أرى اليوم أعضاء البرلمان الجزائري يستقبلونني في قصر الأمم، على مسافة كيلومترات قليلة

الرئيسين، سيداتي سادتي أعضاء البرلمان، على الشرف العظيم الذي منحتموني إياه في التعبير أمام مجلسيكم المجتمعين لتعميق صداقتنا بشكل أكثر ولا سيما ترسيخها في المستقبل.

منذ ثلاث سنوات خلت، فتحت زيارة الدولة التي قمتم بها إلى فرنسا، سيادة رئيس الجمهورية، عصرا جيدا. لقد كان الأوان في صيف عام 2000، بالنسبة للجزائريين وللفرنسيين، لإعادة بناء علاقاتنا حول مبادئ وقيم تقربنا من بعضنا وتوجه صداقتنا المستعادة.

منذ تلك الزيارة، كم تقدمنا على الطريق! أجل، هناك القليل من البلدان التي يكن بعضها لبعض مشاعر بهذه القوة والعمق كما هو حال الجزائر وفرنسا. خلال قرون، فرق بيننا المتوسط بمقدار ماجمعنا. وحملت مياهه سفنا حربية وبواخر تجارية، منذ رحلة طارق وحتى القرصنة

» ... فرنسا سعيدة وفخورة بإسماع صوتها على تراب الجزائر، في عاصمة بلدكم العظيم، وفي قصر الأمم هذا، في المكان الرمزي حيث دعوتوني للتكلم باسمها.

إننا نعيش اليوم - أعتقد - لحظة تُوْرخ، لأنها أول زيارة دولة يقوم بها رئيس فرنسي إلى الجزائر منذ الاستقلال. لكن، وراء الاحتفاء الرسمي الذي يشير إلى أهمية وقراءة اللحظات التي نعيشها، هناك الإحساس بتلاقينا الذي يغمرنا، تلاق ودي وأخوي، كما تشهر حفاوة الاستقبال الاستثنائي الذي عبر عنه الشعب الجزائري، لزوجتي ولي شخصيا. له الشكر من صميم القلب.

يبرهن الاستقبال وهذه المودة، عن الحياة التي مازالت تنبض بها صلات شبه رحيمة، ربطت الجزائر بفرنسا، هما قاعدة الثقة والصداقة والتضامن التي نود ببناءها وتعزيزها بين أمتينا.

شكرا، سيادة رئيس الجمهورية، السيدين



رئيس البرلمان تلقي كلمة الترحيب



جانب من الوفد المرافق للرئيس جاك شيراك

أما معالي السيد مستشار ألمانيا، فقد ذكر في رده قائلاً بأنه يجب تحمل الماضي بما له وما عليه، لأنه لا حاضر ولا مستقبل لشعب ينسى تاريخه.

أجل، لأن كان ينبغي ألا ننسى هذا الماضي الذي بات في ذمة التاريخ، فإنه يجب، على حد ما قلت، فخامة الرئيس، أن نولي أنظارنا شطر المستقبل.

فخامة الرئيس،

إن كل شيء يصبح ممكن التحقيق عندما يعرف هؤلاء وأولئك، كيف يترقبون بشرف لإصلاح أضرار التاريخ، تلك الأضرار عانينا منها نحن الجزائريون ما عانينا، وقد يكون، بلا ريب، الإفصاح عنها وأحسن ما ذلك، الاعتراف بها، أفضل دواء وأنجع علاج لآلام وجراح التاريخ.

فخامة الرئيس،

تعد زيارتكم محطة متميزة كذلك لأنها تزامنت مع فعاليات سنة الجزائر في فرنسا.

وهي الفرصة التي يتحاور فيها الفرنسيون والجزائريون بلغة الفنون والآداب والموسيقى وتمكن نسج علاقات الثقة والمودة والتعاون عندما يصعب أحيانا على الدبلوماسية التقليدية من تحقيق ذلك.

فخامة الرئيس،

إننا نرى في زيارتكم هذه حدثا عظيما لأنكم ستخاطبون، بعد حين، ممثلي الأمة الجزائرية في البرلمان بكتا غرفتيه. إنهم يمثلون جيلين من أبناء الجزائر.

الجيل الذي أنجز تحرير الوطن ثم أسس الجمهورية وشيد الدولة الجزائرية الحديثة، والجيل الذي ورث مسؤولية استعادة الهوية الوطنية وتعزيز وترقية الديمقراطية والتعددية السياسية وحمايتها من شر قوى التخلف والظلامية الإرهاب.

المتبادل.

فخامة الرئيس،

يحتفي بكم، ها هنا، نساء ورجال يمثلون الجزائر الجديدة، الجزائر المثوبة نحو المستقبل، إنهم يمثلونها في كافة تنوعها وثرائها ومكونات هويتها وقيمها وكفاءاتها وتعدد مشاربهم السياسية.

إنهم جميعا مغتبطون بشرف استقبالكم بمناسبة زيارة الدولة الأولى التي تقومون بها إلى الجزائر، لأنها ترمز إلى لقاء الرجل الذي يجسد الشعب الفرنسي مع المؤسسة التي تمثل كامل الشعب الجزائري.

ولتفضلوا، فخامة الرئيس، بتناول الكلمة.

وفي هذا المضمار، فإن شعبنا، فخامة الرئيس، بكافة أجياله، يربط من أكثر من عقد من الزمن، محاربا الإرهاب، غايته الدفاع عن الجمهورية والحفاظ على مكاسبها الديمقراطية. وفي كل ذلك، غالبا ما وجد نفسه - مع الأسف - وحيدا في مواجهة ظاهرة لم تتبين المجموعة الدولية طبيعتها ومخاطرها إلا مؤخرا.

فخامة الرئيس،

لا يساورنا أدنى شك في أن زيارتكم ستساهم في إعادة تأسيس علاقاتنا الثنائية، ونحن نتفاءل بها خيرا، علاقات نريدها هادئة ومتوازنة تتسم بالاحترام

تحتل فرنسا موقع الشريك الاقتصادي الأول للجزائر في إطار علاقة متوازنة، صلبة، وديناميكية

إذا كانت معتقداتنا تجعل مسيرتنا البشرية أغنى، فالحال نفسه مع لغاتنا. إن اللغة العربية مدرجة في برامج مؤسساتنا التعليمية. هي لبعضهم تراث ثمين ولبعضهم الأخر مؤهل ذو قيمة. من جهتك، وفي حين تحافظون على هويتكم، منحتم اللغة الفرنسية موقعا في الجزائر. يعتبر كتابكم من بين الكتاب الفرنكفونيين الأكثر موهبة. وكتاب المسرح عندكم، تظهر أعمالهم غالبا على المسارح الفرنسية. عرف جميع هؤلاء المبعدين تطويع اللغة الفرنسية لحساب عبقريتهم، هتفوا أحيانا بحصرهم عليها، هذا رشيد بوجدره يعلن: «بفضل الكتاب الفرنسيين، أشعر بالسلام مع هذه اللغة التي أقتمت معها علاقة عشق يضيفي عليها جمالا» إنهم الوجه الأوضح لانتماء الجزائر إلى الأسرة الفرنكفونية. لجميع هؤلاء الداعين إلى الصراع بين الثقافات وبين الحضارات، نريد الرد بقوة وكثافة روابطنا ومجالات تعاوننا وحوارنا، أساس فهمنا واحترامنا المتبادلين.

أعطينا خلال السنوات الثلاث الأخيرة زخما جديدا لعلاقتنا، واقتنى حوارنا السياسي، وضاعفنا زيارتنا الرسمية ولقاءاتنا غير الرسمية، كما عززنا مبادلاتنا. تحتل فرنسا موقع الشريك الاقتصادي الأول للجزائر، في إطار علاقة متوازنة، صلبة، وديناميكية. تمثل مبادلاتنا اليوم نحو ضعف ما كانت عليه عام 1999. وتحوز الجزائر على مؤهلات اقتصادية باهرة وتشارك مؤسسات فرنسية عديدة في هذه القناعة، وسواء أكانت هذه المؤسسات صغيرة أم كبيرة، فقد راهنت على المستقبل عبر تطوير استثماراتها في

بلدكم. ومؤسساتنا نشيطة في قطاع المحروقات. وعلاوة على ذلك، عزز المتعاملون الفرنسيون حضورهم في مجالات متنوعة مثل منتجات الزراعة الغذائية، وعجلات السيارات والقطاع المصرفي والكهرباء وتوزيع السيارات وغيرها. تريد فرنسا مواصلة مساهمتها بهذا الشكل، في جهود تنويع الاقتصاد الجزائري، وفي إنشاء الوظائف وفي تكوين العمال.

فيما يخص تنقل الأشخاص، حصل تطور هام خلال السنوات الثلاث الماضية. وأضيفت تحسينات هامة على شروط منح التأشيرات. وطورنا باتجاه أفضل اتفاق عام 1968 المتعلق بتنقل الرعايا الجزائريين في فرنسا وعملهم وإقامتهم. وأخيرا تم توسيع جهازنا القنصلي مع إعادة فتح القنصلية العامة في عنابة عام 2000. وسنتابع في هذا المنحى لأن المبادلات البشرية يجب أن تكون في صميم العلاقات الجزائرية-الفرنسية.

تمثل سنة الجزائر في فرنسا رمزا قويا لهذه الصلات الجديدة،

فيما يخص التعاون، وضعنا كل أدواتنا الخاصة بالمساعدة على التنمية تحت تصرف بلدكم وفي خدمة الإصلاحات التي بوشر فيها بشجاعة سيساهم صندوق التضامن الأولوي في تحسين الديناميكية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي التكوين المهني وفي التعليم وفي التنمية الزراعية. أما مبادلاتنا الجامعية وفي البحث فهي في قمة نهضتها، هنا عشرات الاتفاقيات بين الجامعات الجزائرية والجامعات الفرنسية التي أعيد تنشيطها أو أبرمت؛ وأكثر من ألف خبير وجامعي وباحث فرنسي قدموا في

مهمات إلى الجزائر خلال العام الماضي وحده. وتتمثل دلائل أخرى على هذه النهضة بإعادة فتح المراكز الثقافية الفرنسية في الجزائر العاصمة، وهران وعنابة. هذا دون أن ننسى طبعا تداشين ثانوية ألكسندر دوما الدولية في ديسمبر الماضي التي ستدعم مع السنة الدراسية القادمة بصفوف جديدة.

وعلاوة على كل هذا، تمثل سنة الجزائر في فرنسا رمزا قويا لهذه الصلات الجديدة، تظاهرات ثقافية عديدة انطلقت منذ شهرين في أكثر من 200 مدينة فرنسية وفي جميع مناطق بلدي. حفلات موسيقية، معارض، مؤتمرات، ندوات، يتناوب خلالها الإبداع مع النقاش، لذة الاكتشافات وكذا إحساس التلاقي من جديد. تعبر سنة الجزائر في فرنسا، مع مختلف الأحاسيس وجميع المواهب التي تظهر خلالها، عن الفوران المبدع والفريد في بلدكم، وعن جذوره العميقة والمتنوعة. عبر الصدى الرائع الذي تلقاه هذه التظاهرات إن كان في وسائل الإعلام أو من الجمهور، في فرنسا أو في أوروبا أو عندكم، فسنة الجزائر تثبت نجاحا رائعا، هو الدليل الساطع على صداقتنا، والبرلمان الأكيد على أن الوقت حان لتحالف جزائري فرنسي جديد.

ينفتح زمامنا حقل جديد وشاسع، التزمنا به بكل تصميم. هذا هو معنى الإعلان الاحتفائي للرئيس بوتفليقة ولي شخصيا الذي وقعناه البارحة. فهو يرسخ التفاهم بين شعبيينا ويشهد على رؤيتنا المشتركة للمستقبل. ستليه بسرعة معاهدة لإكمال هذا التقارب.

فلنتقن القيام ببوادر سياسية بمقدار مايمكنه بعضنا لبعض. يترجم ذلك بشكل خاص في لقاءات منتظمة على أعلى مستويات الدولة، وهذا مانفعله، الرئيس بوتفليقة وأنا شخصيا، لقاءات متكررة أكثر فأكثر بين الوزراء.

ألاحظ من جهة أخرى أننا لم ننتظر هذا الإعلان لنعزز أليا مشاوراتنا، إنها المرة الرابعة التي نلتقي فيها، منذ أكتوبر الماضي، أنا والرئيس بوتفليقة بالإضافة إلى أن رئيسي ورؤساء حكومتينا، ووزير خارجيتنا والأعضاء الآخرون من حكومتينا يضاعفون من زيارتهم المتبادلة.

شخصيات وبدافع منها، وعرفت كيف تلتقي، أن كان في الجزائر كما في فرنسا، على غرار هواري بومدين وفاليري جيسكار دستان، والشاذلي بن جديد وفرنسوا ميتران. لقد ظلت الصلة قائمة خلال محنة التسعينات المأساوية، حيث كان على بلدكم التغلب على أزمة داخلية عميقة طبعها التوحش والعنف. ومع سياسة السلم المدني تتعزز صلاتنا بفضل تصميم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة. ترغب فرنسا في تطوير نفس الرؤية المستقبلية مع الجزائر، ونفس الطموح إلى عالم الغد، ونفس الإرادة لبناء شراكة فريدة بين بلدينا.

واجبنا اليوم أن نمضي قدما إلى الأمام. يجب علينا أن ننظم وحدة مصيرنا، في خدمة سلام منطقة المتوسط واستقرارها. مصير الجزائر وفرنسا يتلاقيان ويتشابكان. تتمازج نفوس شعبينا بشكل ودي. نحوز الكثير من المؤهلات لتحقيق الأهداف، فلنمنح الامتياز إلى ما يوحدنا بالقلب وبالعقل.

إن أولى هذه الصلات هي طبعا ثروة نادرة من الرجال والنساء. سدس الفرنسيين يعيش صلة رحيمة مع الجزائر، إن كان منحدرًا قبل الاستقلال أو بعده. إنهم ملايين الأشخاص، من أجيال متعاقبة، أول، وثاني، وثالث، من النازحين ومن المهاجرين. وانتهز هذه الفرصة لأحيي الجالية الجزائرية في فرنسا التي خلفت أحفادا لها في بلدي، والتي توطد جذورها في بلدكم أيضا وتقيم الجسر الأمتن بين الضفتين.

هذه الصلات هي أيضا صلات الإسلام، ثاني ديانة في فرنسا. وأريد أن أقول إننا نشاطر رؤيتكم لإسلام تسامح، منفتح على الديانات الأخرى، حريص على الكنائس المسيحية في الجزائر، والتي عرفتم كيف تحافظون على صلات ثقة واحترام وصدقة معها. وأنا أزور بلدكم، أريد أن أحيي مسلمي الجزائر وطبعا مسلمي فرنسا. إنهم يعرفون أن فرنسا تحرص على احترام المعتقدات وعلى صفاء أماكن العبادة إلى كل هؤلاء النساء والرجال الذين يعيشون إيمانهم عبر إسلام منفتح على العالم، أوجه رسالة صداقة وتقدير واحترام.



مؤلما، يجب علينا ألا ننساه وألا نتنكر له، لقد كتب مارسيل بروسو: «بعض الذكريات هي الأصدقاء المشتركين، تعرف القيام بمصالحات». فلندع فكرياتنا تكمل مصالحتنا.

علينا النظر من كلا الجهتين إلى الماضي ومواجهته والإقرار بجروحه وببعده المأساوي. فلنستقبل الذاكرات سويا، كل الذاكرات ولنحترم كل ضحايا حرب الجزائر، كل أولئك النساء والرجال الذين قاتلوا مخلصين لالتزاماتهم. كل أولئك الذين لم يروا صباح الاستقلال، وأولئك الذين تحولوا إلى المنفى.

بعد الاستقلال، دل رجال من أصحاب الرؤى على الطريق الوحيد، طريق المصالحة والتنمية، طريق المستقبل، بالرغم من الحواجز والتردد، أضحي التعاون بين بلدينا شيئا فشيئا حقيقة. لم يكن زمن الاستقلال زمن القطيعة. لم يتمناه الجنرال ديغول ولا قادة الدولة الجزائرية حديثة العهد ولا حتى تصوره، بالعكس، أصبح «التعاون» الكلمة الأساس، وظلت الصلة قائمة عبر آلاف الشبان الفرنسيين الذين شاركوا في مغامرة نشوء دولة، وعبر آلاف الشبان الجزائريين الذين قدموا للدراسة وللعمل في فرنسا.

تأكدت علاقاتنا شيئا فشيئا، تحت سلطة

من خليج سيدي فرج حيث بدأ الحضور الفرنسي منذ 173 عاما! وياله من دليل على إرادتنا في تحمل ماضيها المشترك سويا.

لقد ظل تاريخكم وتاريخنا مرتبطين مدة 132 عاما. لهذا أود هنا أن أحيي بشكل احتفائي أبناء الجزائر كلهم الذين شاركوا خلال أعوام 1914 - 1918، ثم خلال أعوام 1939 - 1945، مضحين بحياتهم للدفاع عن فرنسا ولتحقيق انتصارها النهائي هي وحلفائها، والعالم الحر. أفكر في جيش إفريقيا المجيد، بأبطال حملة إيطاليا عامي 1943 - 1944. وفرنسا تعلم ماتدين به لهم ولن ننسى ذلك. سيادة رئيس الجمهورية، كان لزيارتكم في يونيو عام 2000 إلى مقابر فردان، ولتكريمكم أولئك الشبان المقاتلين، من الجزائر ومن فرنسا، الذين سقطوا جنبا إلى جنب في ساحة الشرف، أثر بالغ في نفوس الكثير.

أجل، لشعبينا تاريخ مشترك، بظلاله وتمزقاته، لكن أيضا بصفحات حياته وانسجامه. أفكر أيضا اليوم في ملايين النساء والرجال، من ذوي الأديان والأصول والثقافات المختلفة، الذين عاشوا تحت هذه السماء المتوسطية وصنعوا سويا هذه الأرض التي ارتبطوا بها ارتباطا كبيرا.

هذا الماضي المتشابك، والذي مازال



سويا إلى الأمام لتحقيق هذا الطموح. فرنسا والجزائر هما اليوم منشطتان ملتزمتان بالحوار ضمن مجموعة «5+5»، كما أنني مستعد للمشاركة في لقاء رؤساء دولها عندما يحين، وهو إطار للمبادلات غير رسمي وثمرتين في منطقة غرب المتوسط.

التي تجسد الديمقراطية العالمية. نطمح إلى عالم منظم لا يمكن أن يتقرر السلام فيه والحرب إلا داخل هذا المجلس الذي يمثل كامل مجموعة الأمم.

المهمة ضخمة، أفكر في الشرق الأوسط حيث مازالت أزمته تخلف الدمار. يجب علينا الدعم دون هواده للبحث عن سلام عادل ودائم، عن سلام يسمح لشعوب المنطقة، الإسرائيليين والفلسطينيين، بالعيش في سلام ووقار. لن ندخر جهدا مع شركائنا الأوروبيين كي تتمكن هذه المنطقة من الخروج من دوامة الخوف والضعيفة والإهانة التي انغلقت فيها بشكل خطير.

بما أنني اليوم بينكم على هذه الأرض التي تحملون تطلعاتها وآمالها، دعوني أحييكم باسم فرنسا والفرنسيين، دعوني أحيي شجاعة وعزة الجزائريات والجزائريين، الذين ظلوا في المحن شامخين فخورين وبشرف. إن الجزائر وفرنسا مصممتان على ضم جهودهما من أجل مكافحة

... البرلمانين يوطدون أوامر الصدقة...

الإرهاب الدولي سويا. تعرفون بشكل أفضل من كثير من غيرهم أننا نواجه الريب والمصاعب والتحديات، ومؤهلاتنا الأفضل في ذلك هي الاتحاد والتضامن. يجب أن نكون متحدين أيضا لتحضير مستقبلنا. تتقاسم الجزائر وفرنسا نفس الحيز المتوسطي، هذا المتوسط نود أن يعود همزة وصل بين الشعوب. وأكثر من أي وقت مضى، يجب أن يستفيد بلدانا من التاريخ، بإمكاننا ومن واجبنا الاقتراح والتجديد وشق طرق جديدة بين ضفتي بحرنا المشترك، وإيجاد الحلول المتوازنة التي ننزع في مجالات عديدة إلى تحديدها واقتراحها على شركائنا.

افتتحت ورشة العمل الكبيرة الخاصة بالحيز المتوسطي في برشلونة مع الإعلان عن شراكة أوروبية متوسطة عام 1995. مع ذلك ما يزال البناء في بدايته وعلينا المضي

التاريخي وبكثافتها البشرية في ذاكرتنا. أخيرا، سيداتي سادتي البرلمانين، اسمحوالي أن أنتهز فرصة حضوري بينكم للدعوة إلى التقارب بين برلمانينا، وأقصد البرهنة على أن العلاقة بين الدولتين يجاورها العديد من الصلات بين أراضينا وبين منتخبينا وبين مواطنينا. مبادلات وتوأمة، وتطول قائمة هذه المبادرات المشتركة التي يشارك فيها غالبا البرلمانين الذين يوطدون أوامر الصداقة.

بفضلكم وبفضل العمل الذي تؤدونه سويا مع زملائكم الفرنسيين سيشعر بلدانا بأنهما أكثر قربا وإخاء.

أخيرا، أمام التمثيل الوطني الجزائري، أود تناول الوضع الدولي، بدءا بالموضوع الذي يشغلنا جميعا وأقصد الأزمة العراقية. كما تعرفون، فإن فرنسا لا تسعى إلا نحو تحقيق هدف واحد فريد هو نزع السلاح في العراق طبقا لإرادة المجتمع الدولي كما عبر عنها بالإجماع مجلس الأمن بالأمم المتحدة. لكن، فزع السلاح في العراق وحسب الإمكان، بالوسائل السلمية، بوسائل المفتشين، لأن الحرب هي دائما، حقيقة، دليل الفشل وهي دائما مأساة. وهي أسوأ الحلول. ليس الشرق الأوسط اليوم في حاجة لنزاع جديد ينتج عنه مالا يمكن حسابه.

إننا نقدر ثمن الدم ونتصور النتائج الكارثية، والخراب الذي تخلفه حرب جديدة في منطقة مدماة وضعيفة. لهذا ترغب فرنسا في إعداء كل الفرص لنزع السلاح سلميا وتود أن يتمكن المفتشون من العمل بكل فعالية، مع إعطائهم الوسائل كلها التي نص عليها القرار 1441، والوقت الضروري لنجاح مهمتهم. لكن، يجب على العراق بالطبع أن يقوم بأكثر مما يقوم به، أن يتعاون بشكل أشد وأوثق يجب علينا أن نحافظ على الضغط القوي عليه للوصول سويا وسلميا إلى الهدف الذي حددناه، أي إزالة أسلحة الدمار الشامل في العراق، إنها مسؤوليتنا المشتركة أمام التاريخ.

عبرت البلدان العربية المجتمعة في القاهرة في 16 فبراير الماضي عن الرؤية نفسها، وطلبت بذات العدالة والسلم. نطمح بشكل مشترك إلى عالم أكثر سلما وأكثر عدلا، ينظمه القانون تحت إشراف الأمم المتحدة

قررنا أيضا مواصلة اتصالاتنا الدائمة وغير الرسمية التي تمس خاصة تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وبناء حيز سلام واستقرار في منطقة المتوسط ومعالجة قضايا القارة الإفريقية.

قررنا أيضا مواصلة اتصالاتنا الدائمة وغير الرسمية التي تمس خاصة تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وبناء حيز سلام واستقرار في منطقة المتوسط ومعالجة قضايا القارة الإفريقية. أمام غواية التعصب والتطرف يقدم الانفتاح السياسي والإصلاح الاقتصادي والعدالة الاجتماعية أفضل الأجوبة. وبإمكانكم الاعتماد على الدعم الكامل من فرنسا ومن الاتحاد الأوروبي للجهود الرامية إلى الإصلاحات. إنني لا أجهل العقبات المتنوعة التي تعترض هذا الاتجاه، لكنني على يقين من أنها فرصة للجزائر وفي الوقت نفسه ضرورة ملحة، للعودة الكاملة إلى السلام المدني. إنني على يقين من انتصار الحوار وروح المسؤولية في مستوى البلد بأسره يرتبط ازدهار بلدكم الاقتصادي دون شك بثرواته الطبيعية الشاسعة، كما يرتبط باندماجكم في عولمة المبادلات. وقد وضع الرئيس بوتفليقة منذ أكثر من سنة برنامجا كبيرا للإنعاش الاقتصادي، أحرص على تأكيد الاستعداد الكامل لفرنسا والاتحاد الأوروبي في هذا المضمار. يمكن لعلاقتنا الاقتصادية أن تتطور باتجاهين: تنمية البنى التحتية والاستثمارات الخاصة. وإن رغبتكم يمكن لفرنسا أن تساعدكم في مواجهة العديد من التحديات الأساسية لصالح مستقبلكم ومستقبل أبنائكم، مثل: تحديات الماء والسكن والمواصلات وغيرها. تعتبر الاتفاقيات التي وقعتها بالأمس

وكالة التنمية الفرنسية والخاصة بقطاعات المياه والسكن والبنوك نموذجا عن هذا الالتزام. من ناحية أخرى سنظل فرنسا - كونوا على يقين - محاميك الأشد ضرورة أمام المؤسسات المالية الدولية وأمام الاتحاد الأوروبي من أجل مرافقة مشاريعكم. كما يجب أن تتركز جهودنا على تطوير الاستثمارات الخاصة التي تنشئ فرص العمل والثروات، ومؤسساتنا على استعداد لأن تضاعف التزاماتها في الجزائر. ليست المرفعات الطويلة ضرورية لحث المتعاملين الاقتصاديين الفرنسيين على سلك الطريق إلى بلدكم: إنه طريق تعرفه أغليبتهم بشكل جيد. لن ندخر جهودنا لتشجيع استثماراتهم ولتسهيل تنمية القطاع الخاص حسبما تقرررون. كما يجب الرد على ما تنتظره المؤسسات، وإعداد شروط استقرارها، ونموها ونجاحها التي هي أيضا استقرار المجتمع الجزائري بأسره ونموه ونجاحه. إننا نثق في مستقبل الجزائر كما يدل عليه التوقيع في ديسمبر الماضي على اتفاق تحويل الدين إلى استثمارات خاصة أو إنشاء المدرسة الجزائرية العليا للأعمال قريبا، إن انفتاح الجزائر على العالم، إن كان بشراكتها مع الإتحاد الأوروبي أو المشروع انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، يجب أن يترافق مع متابعة الإصلاحات البنوية. وعندها لن تكون شراكتنا قائمة فقط على تبادل مزدهر للسلع إنما شراكة في إنجازات كبيرة مشتركة. تنفتح أيضا ورش عمل جديدة في تعاوننا الثقافي والعلمي والجامعي والتقني. وسنبادر عام 2003 إلى إعادة فتح المركزين الثقافييين الفرنسيين في قسنطينة وتلمسان، كما سينشأ مجلس أعلى فرنسي جزائري للتعاون الجامعي والبحثي، لتعبئة أفضل لمؤسساتنا وإعطاء نفس جديد لتعاوننا ولتقديم دعم فرنسا المؤكد لتجديد جهاز التعليم العالي والبحث في الجزائر الذي بدأ جيدا. وفي المنحى نفسه، سنساهم بمبادراتكم في مجال تعليم اللغة الفرنسية وباللغة الفرنسية. وسنطور تعاوننا مع الأكاديمية الجزائرية للغة العربية ونحافظ بمساعدتكم على المستوى الأفضل لتعليم

اللغة العربية في ثانوية ألكسندردوما الدولية. سنعزز طبعاً برامج التعاون من أجل ديناميكية الاقتصاد وتحديث قطاع الزراعة عندكم وتجديد النظام التربوي وترسيخ دولة القانون. وسندعم كل هذه الشراكات الجديدة التي تكون قد نسجتها سنة الجزائر في فرنسا بين مبدعينا وبين مؤسساتنا الثقافية. إن رغبتهم، ففرنسا مستعدة لتساهم في حفظ وتقويم تراثكم الفني والمعماري والأثري الفريد ابتداءً بآثار تيبازة حتى نقوش تاسيلي، ومن مدن الميزاب حتى الروائع المعمارية في الثلاثينيات. ما أعظم هذا الحقل الذي يفتح أمام خبرائنا وباحثينا وما أوسع! يجب أن تكون شراكتنا عميقة وصلبة ومستدامة، كما يجب أن تؤدي جماعاتنا المحلية ومجتمعاتنا المدنية وقوانا الحية دورها على أكمل وجه. إن التعاون اللامركزي هو غالبا الأكثر فعالية والأكثر تخيلا والأغنى من حيث العلاقات البشرية. وهو قائم اليوم بين الجزائر العاصمة ومرسيليا وباريس، وبين غرينوبل وقسنطينة، بين عنابة ومناطق بروفانس ألب، كوت دازور ورون أوب، وسيضم في الغد وهران وبوردو. فلنقم شبكة عريضة من التضامن بين جماعاتنا المحلية والجمعيات الجزائرية والفرنسية، ولنرع الحوار بين شبيبتنا، ولنشجع المبادلات بين جامعاتنا واستقبال الشبيبة في مؤسساتنا وفي مراكز أبحاثنا المتبادلة ولنشجذ اهتمام عائلتنا وأبنائنا بثقافة الآخر. يعتبر افتتاح القنصلية العامة في وهران العام القادم وتنظيم وتحديث القنصلية العامة في الجزائر العاصمة، عن إرادتنا في تسهيل تنقل الأشخاص واستقبال أفضل للجزائريين الذين يودون القدوم إلى فرنسا. يجب في الوقت نفسه أن نسمح بالتنقل الحر لجميع الفرنسيين الذين يرغبون في رؤية أرضهم، مسقط رأسهم، أو أرض أجدادهم. من المنطلق نفسه وبمساعدتكم، نريد تخصيص الوسائل التي تسمح بالمحافظة على مقابر هذه المجموعات لتأمين الاحترام الواجب لمن دفنوا فيها. تساهم مثل هذه المبادرات في ترسيخ علاقاتنا التي يجب أن تظل حاضرة ببعدها



رئيس مجلس الأمة يعاين معرض الكتاب

5
الذكرى

بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخامسة لتأسيس مجلس الأمة

تَظَاهِرَةٌ ثَقَافِيَّة

احتضن مجلس الأمة، احتفالاً بالذكرى الخامسة لتأسيسه، برعاية السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، تظاهرة ثقافية وفنية وفكرية ثرية، وهذا ابتداءً من 4 جانفي 2003 إلى غاية 7 من نفس الشهر.

هذه هي رسالة الثقة، والتضامن، والصدقة التي أردت حملها إلى الشعب الجزائري، مع هذا الطموح بشراكة فريدة بين بلدينا. طموح يتغذى بالكثير من الصلات الوثيقة والقوية القائمة بين شعبينا عبر الجغرافيا والتاريخ والرؤية المشتركة لعالم الغد. أثبت الزمن وحوارنا الطويل الذي لم ينقطع، مكانتهم، وهاهي جراح الماضي تلتئم وتتحمل كلا أمتينا ذكركه. ينفتح عصر جديد. من جهتي المتوسط، يمد الجزائريون والفرنسيون يدا أخوية، عسى، أن تتمكن الجزائر وفرنسا في عالمنا المضطرب بالأزمات، الذي يعيش فترة من الشك والريب، وحيث يرغب بعضهم في الإنطواء على الذات ورفض الآخر بالعنف، من إسماع صوتيهما. عسى أن تسمح لهما حول المتوسط وخلفه.

السيدان الرئيسين، سيداتي، سادتي، شكرًا لكم. ■

في الوقت الذي يتوسع فيه الإتحاد الأوروبي ليضم شرق أوروبا، فإنه لا ينسى الجنوب، هذا الشاطئ الذي قدم له الكثير والذي يدعو لإنجاز المشاريع الأكثر طموحا.

هي أيضا في صميم انشغالاتنا. وأريد أن أشيد هنا إشادة خاصة بالدور الأساسي الذي لعبه الرئيس بوتفليقة في إعداد الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (نيباد). هذه الشراكة الجديدة القائمة على التزامات متبادلة يفترض أن تسمح للأفارقة، إذا كانت لدينا الإرادة والعزيمة، بالتحكم الكامل في مصريهم. وفرنسا، مثل الجزائر، بروح التضامن والصدقة التي تحركها، هي بجانب الدول الافريقية، قلناها والرئيس بوتفليقة منذ عدة أيام في باريس، بمناسبة قمة افريقيا - فرنسا: سندعم دائما جهود البلدان الإفريقية من أجل السلام والتنمية. سيادة رئيس الجمهورية، سيداتي سادتي،

إنني حريص على هذا المحفل الذي سيجتمع وزراء خارجيتنا في 9 و 10 أبريل المقبل، وأنا مستعد للمشاركة في لقاء رؤساء دول مجموعة «5+5»، عندما يحين.

يساهم بلدانا أيضا وبفعالية في شراكة برشلونة ويشهد اتفاق الشراكة لموقع بين الجزائر والإتحاد الأوروبي على إرادة ثابتة لبلدكم في أن يكون في صميم هذا الحيز الأوروبي المتوسطي. يفترض ذلك، إعداد نموذج مجتمع وتنمية قائمة على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وعلى الاقتصاد المنفتح.

في الوقت الذي يتوسع فيه الإتحاد الأوروبي ليضم شرق أوروبا، فإنه لا ينسى الجنوب، هذا الشاطئ الذي قدم له الكثير والذي يدعو لإنجاز المشاريع الأكثر طموحا. لماذا لا نفكر في تعاون معزز بين الإتحاد الأوروبي والمغرب العربي في إطار عملية برشلونة؟ إننا مستعدون للعمل لتطبيق هذا المشروع الكبير إذا أردتم الانخراط فيه.

لكن بناء حيز ازدهار مشترك في المتوسط سيأخذ معناه الكامل وأهميته في حال تطور التكامل المغربي في الوقت نفسه. يفترض ذلك، تعزيز الحوار بين الجزائر والمغرب، إنه حوار أساسي للتكامل المغربي، أحيي هنا تطوراته الأخيرة. أخيرا هناك إفريقيا واستقرارها وتطورها،



والمجاهد ياسف سعدي إلى الرئيس جاك شيراك



رئيس الجمهورية يقدم المجاهدة زهرة ظريف ...

لفائدة تلاميذ المدارس والثانويات.
تم عرض بهذه المناسبة صور تذكارية، مجسمات، لوحات رسم جزائرية، حلي تارقية وأمازيغية وفخاريات ملونة وكذا كتب ودوريات علمية، حيث حضر العرض، تلاميذ من خمسة ثانويات ومتوسطات بولاية الجزائر (طامريس، زينب أم المساكين، شويطر، تقنية جسر قسنطينة وثانوية الإخوة عروج)، والذين قاموا بزيارة لمقر مجلس الأمة.
استقبل التلاميذ بالورود والحلويات والهدايا عند بوابة المقر من طرف مجموعة من أعضاء المجلس.



التلاميذ يطلعون على موقع الأنترنت

إن قصر زيغوت يوسف، مستقبل الحدث، سمح للتلاميذ باستكشافه لأول مرة، حيث نظمت زيارة موجهة (زيارة لمكاتب اللجان، وأيضا مصالح أخرى للمؤسسة).

إن لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والشؤون الدينية التي نظمت الزيارة، والممثلة من طرف رئيسها، السيد أحمد طرطار، قدمت عرضا ثريا بداخل قاعة الجلسات، موجهة للثانويين، والذي شمل: دور مجلس الأمة، العمل التشريعي وسيرورة القانون، وكذا العلاقات بين مؤسسات الدولة، بالإضافة، تم عرض مفصل لموقع واب مجلس الأمة من طرف المصالح التقنية.



ويستمعون إلى توضيحات حول سير المجلس

قبل مغادرة القصر، استقبل التلاميذ من طرف رئيس مجلس الأمة، السيد عبد القادر بن صالح، في حفل نظم على شرفهم. على هامش الاحتفالات، نظمت محاضرة متبوعة بمناقشات يوم 07 يناير 2003، والتي تمحور موضوعها حول: "مكانة الغرفة العليا في ترقية الديمقراطية".

وبالمناسبة، ألقى السيد رئيس مجلس الأمة كلمة تمحورت حول هذا الحدث المهم. وشملت التدخلات المواضيع التالية:
- دور مجلس الأمة في الحياة السياسية، الوطنية والدولية، للسيد عبد المجيد جبار:
- دور المجالس العليا والبرلمان في تجسيد الديمقراطية (حال مجلس الأمة)، للسيد عبد الرحمان بلعياط:

- الدور التكميلي بين المجلس الدستوري ومجلس الأمة في ترسيخ دولة القانون، للسيد بشير يلس. ■



توزيع هدايا على التلاميذ

شملت التظاهرة معرض لوحات وصور ومنشورات، إضافة إلى أبواب مفتوحة لصالح تلاميذ العديد من مدارس وثانويات ولاية الجزائر. كما تم تنظيم ندوة فكرية تمحورت حول مكانة مجلس الأمة في الحياة السياسية الوطنية والدولية، ودور المجالس والغرف البرلمانية العليا في تجسيد التمثيل الديمقراطي مع عرض حالة مجلس الأمة الجزائري، وتطرق المشاركون في الندوة أيضا إلى الدور التكميلي للمجلس الدستوري ومجلس الأمة في توطيد دولة القانون.



معرض اللوحات



معرض للصناعات التقليدية



جناح من المعرض للصناعات التقليدية

التظاهرة الفنية

تحول بهو الطابق السفلي ورواق الطابق الثاني لقصر زيغود يوسف، في إطار التظاهرة الفنية التي نظّمها مجلس الأمة، إلى لوحة فنية تبرز الثقافة الوطنية الأصيلة على مر العصور.

تم تنظيم معرض لصور فوتوغرافية متنوعة استعرضت أهم نشاطات مجلس الأمة منذ تأسيسه في 5 جانفي 1998 إلى غاية اليوم. كما شملت هذه التظاهرة عرض تشكيلة من الألوان الزيتية والمائية وأخرى خزفية ملونة جادت بها أنامل فنانيين جزائريين عالجا فيها العديد من المواضيع التاريخية والاجتماعية.

وحضرت بهذه المناسبة معروضات من الأواني والتحف الفضية التقليدية الترقية والبربرية.

كما حضي الكتاب والمجلات العلمية بالأهمية نفسها، حيث خص له جناح خاص في رواق مجلس الأمة، بالإضافة إلى عرض لمجلات ونشريات ودوريات المجلس وكتب الفنون (لوحات). هذا إلى جانب مشاركة الديوان الوطني لحقوق المؤلف حول التراث الموسيقي الوطني.

أبواب مفتوحة على مجلس الأمة

نظم مجلس الأمة خلال الفترة الممتدة من 04 إلى 07 يناير 2003، بمناسبة الذكرى الخامسة لتنصيبه، تظاهرة ضمت عدة نشاطات علمية وثقافية وكذا يوم مفتوح

كلمة السيد عبد القادر بن صالح في افتتاح الندوة الفكرية

افتتح السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، الندوة الفكرية حول مجلس الأمة، يوم 7 جانفي 2003، بحضور وجوه برلمانية من الغرفتين وعلى رأسهم السيد كريم يونس، رئيس المجلس الشعبي الوطني، فضلا عن عدد من الوزراء، هذا بالإضافة إلى ممثلين عن مؤسسات الدولة.

أشار رئيس مجلس الأمة في تدخله إلى أن التعددية السياسية التي وجدت تعبيرها في غرفتي البرلمان قد أعطت حقا المصادقية المرجوة للتجربة الديمقراطية للبلاد.

وأوضح أن السنوات الخمس من عمر تجربة مجلس الأمة أكدت أن التصح السياسي الذي يتمتع به الجميع وروح المسؤولية التي طبعت سلوك الجميع والنتائج المحققة تجعلنا نتفاءل خيرا بالأفاق المستقبلية الواعدة لهيئتها البرلمانية، وذلك في تصريحه التالي: " أود من البداية أن أتقدم للجميع بالتهنئة الخالصة بحلول العام الجديد أملا أن تعود السنة الجديدة على الجميع بالخير وعلى البلاد بالثقل والأمن والاستقرار والتطور المنشود، وأن يرافق التوفيق والنجاح مسيرة جهود مؤسساتنا الدستورية. ■



الندوة تميزت بحضور نوعي ومكثف



السيد بشير يلس يقدم مداخلة

وتوقف الأستاذ بشير يلس شاوس مطولا عند نقطة توسيع الرقابة البرلمانية في مختلف الهيئات العمومية، مخالفة للدستور على اعتبار أن المادة 99 من الدستور حصرت الرقابة على الحكومة دون سواها. وعقب هذه المحاضرات، فتح باب النقاش العام، حيث تم إثراء المواضيع المتطرق إليها، من خلال التوضيحات والتفسيرات المقدمة.

للإشارة، تدخل هذه الندوة الفكرية في إطار سلسلة النشاطات الفكرية التي يعتزم المجلس تنظيمها خلال هذه السنة بعضها ذا صلة بواقع بلادنا الخاص وفي مختلف المجالات والبعض ذا علاقة بما يعرفه العالم من تحديات كبرى تستوجب ضرورة التشاور واتخاذ الموقف منها. ■

أما الأستاذ بشير يلس شاوس، آخر المحاضرين، تطرق لمحور الدور التكميلي للمجلس الدستوري ومجلس الأمة في توطيد دولة القانون. وركز على النظرة القانونية وتصور المجلس الدستوري لمجلس الأمة، حيث أفاد بأن المؤسس الدستوري خول لغرفتي البرلمان صلاحية التشريع والتنظيم المتعلق بوظائفه، إلا أنه نص في نفس الوقت على إخضاع هذه النصوص لرقابة المجلس الدستوري.

ونوه المحاضر بعلاقة التكامل بين المجلس الدستوري الذي يملك فرصة التدخل لإبداء رأيه وتحديد موقفه من جميع النصوص القانونية والتنظيمية المرتبطة بالبرلمان.

الندوة الفكرية حول مجلس الامة



منشطو الندوة

وطريقة منهجية، ذكر نائب رئيس مجلس الأمة حجج المطالبين بإلغاء الغرفة الثانية التي حصرها في أن الغرفة الثانية كانت بدافع مصادرة إرادة الشعب، خاصة بعد توقيف المسار الإنتخابي في جانفي 1992، وإعاقة الأغلبية، هذا فضلا عن قضية المعينين، التي يراها أصحاب هذا الطرح منافية لمبدأ التمثيل الشعبي.

وقال بخصوص حجج المدافعين عن بقاء الغرفة الثانية أن 60 دولة في العالم تأخذ بنظام الغرفتين التي أثبتت نجاعتها في هذا الدول، فنظام الغرفتين يمكن من المحافظة على استمرارية الهيئة التشريعية حتى في حالة مماثلة لما حدث في سنة 1992، أي تزامن استقالة رئيس الجمهورية وحل المجلس الشعبي الوطني.

وأوضح عن أداء مجلس الأمة، اعتمادا على تحاليل بعض القوانين، أن المجلس ناقش 58 قانونا وطرح 56 سؤالا بين شفوي وكتابي، وتداول على رئاسته ثلاث رؤساء، وجسد واقعا التعايش بين عدد من التيارات السياسية.

الغرفة الثانية نجحت في تكريس الممارسة الديمقراطية

الخاصة بالمصادقة على قانون الوثام المدني وتعديل الدستور وعلى كل القوانين المالية والتكميلية.

أما المداخلة الثانية فكانت للسيد عبد الرحمن بلعياط، نائب رئيس مجلس الأمة، حول دور المجالس والغرف البرلمانية العليا في تجسيد التمثيل الديمقراطي مع عرض حالة مجلس الأمة الجزائري.

دافع المحاضر عن جدوى الغرفة الثانية وتهجم على الطروحات التي تدعو إلى حله،

نظم مجلس الأمة، تزامنا مع مرور خمس سنوات على تأسيسه، ندوة فكرية شارك فيها كل من السيد عبد المجيد جبار، عضو مجلس الأمة، وعبد الرحمان بلعياط، نائب رئيس المجلس، بالإضافة إلى مشاركة السيد بشير ليس شاوش، أستاذ من جامعة الجزائر.

استعرض السيد عبد المجيد جبار، عضو مجلس الأمة، بالتفصيل مكانة مجلس الأمة في الحياة السياسية الوطنية والدولية، موضحا الظروف العامة التي تأسس فيها مجلس الأمة كثاني غرفة برلمانية في الجزائر.

ونفي الموصفات الخاطئة التي وصفت أعضاء المجلس بأنهم لا يحسنون سوى المصادقة بنعم على مشاريع القوانين المطروحة للمصادقة عليها. مذكرا أن مجلس الأمة قد رفض مشاريع قوانين، مقدما رفض قانون الإشهار على سبيل المثال ونافيا، في نفس الوقت، وصف الجمود الذي قيل أنه لاحق المؤسسة.

وتذكر المحاضر بإنجازات المجلس

مجلس الأمة أو الغرفة الثانية في تجربة الجزائر البرلمانية



الدستوري قلما تهتم بموضوع التعريف لأي من الغرفتين البرلمانتين بل وتصب اهتمامها أكثر على اختصاص كل منهما وتنظيمهما وسيرهما.

التنظيم والآليات

يخضع تنظيم مجلس الأمة إلى قواعد وأحكام في الدستور والقانون ونظامه الداخلي وتنص المادة الأولى من النظام الداخلي على أنه طبقاً لأحكام الدستور يخضع تنظيم مجلس الأمة وسير أعماله للقانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، ولهذا النظام الداخلي، فظاهر النص أن مجلس الأمة في تنظيمه يتقيد بنصوص قانونية محددة لا يجيد عنها وهي الدستور والقانون العضوي والنظام الداخلي وهذا صحيح ولكن في المسائل فقط على تتعلق بالتشريع وبالشؤون المتصلة بأعضاء المجلس وكذا العلاقات التي تتصل بالسلطات الأخرى التنفيذية والقضائية والغرفة البرلمانية الأولى للمجلس الشعبي الوطني أما المسائل الأخرى كتسيير الإدارة وشؤون الموظفين والأعوان الآخرين المكلفين بمهام أخرى غير التشريعية فتخضع لقواعد خاصة تصدر عن سلطة رئاسة المجلس في شكل قرارات ولوائح تنظيمية يسهو على تنفيذها موظفون منضوون تحت سلطة رئيس المجلس حسب السلم الإداري كبقية الشؤون في سير إدارات ووظائف الدولة العادية.

فانطلاقاً من هذا يتضح أن قواعد تنظيم مجلس الأمة وسير أعماله مقيدة بمجال معين طبقاً للدستور والقانون العضوي المنظم لعمل البرلمان والنظام الداخلي وهو التشريع



بقلم الدكتور احمد مطاطلة
عضو مجلس الأمة سابقاً

مجلس الأمة أو الغرفة الثانية

ينص الدستور الجزائري المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996 في مادته الثامنة والتسعين (98) بأنه: "يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين، وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة". إن المشرع في هذا النص لا يعطينا تعريفاً بمجلس الأمة بقدر ما يقرر بأن ممارسة السلطة التشريعية هي على سبيل الحصر من اختصاص برلمان يتكون من غرفتين بمعنى أن البرلمان الذي كان متكوناً من غرفة واحدة لم يعد له وجود الآن وعوض بالتعديل الدستوري الجديد لنظام البرلمان المتكون من غرفتين هما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وإذن فإن المشرع هنا لا يتحدث عن تعريف ولكن يقرر اختصاصاً لممارسة السلطة التشريعية، ويرجعنا إلى القاموس القانوني (فرنسي) سجلنا عنه تعريفاً مقتضباً يقول فيه "مجلس الشيوخ غرفة ثانية للبرلمان منتخبة عن طريق الاقتراع غير المباشر ويضطلع بتمثيل المجموعات الإقليمية للجمهورية"، وعلى العموم فإن العديد من أدبيات فقهاء القانون

دعت مجلة مجلس الأمة
الدكتور أحمد مطاطلة إلى
المساهمة في هذا العدد
بالكتابة حول تجربة الجزائر
البرلمانية، وقد استجاب
مشكوراً ووفانا بهذه المساهمة
الفكرية والتي ستحرص على
تواصلها بدعوة أعضاء من
المجلس أو من خارجه للكتابة
حول قضايا برلمانية وقانونية

■ أنشئت الغرفة الثانية أو مجلس الأمة طبقاً لدستور 28 نوفمبر 1996 (المادة 98)، وهي تشكل ركناً هاماً في نظام الإزدواجية التشريعية أو ما يسمى بنظام المجلسين، ورغم عامل السرعة الذي ظهرت به إلى الوجود إلا أنها حظيت بالرضا والاستحسان لدى المجتمع السياسي، ذلك لأن إنشاء غرفة ثانية أو عليا كما يصطلح على تسميتها السياسيون وفقهاء القانون الدستوري، يعد في حد ذاته تطور إيجابياً نحو ترسيخ التعددية السياسية وتكريس الديمقراطية في المجتمع والعمل على إقامة دولة قانون حقيقية، بالإضافة إلى دعم التوازن بين السلطات ومؤسسات الدولة وخاصة المعنية منها بالحرص على حماية النظام الجمهوري واستمرارية الدولة، فمجلس الأمة بهذا الاعتبار ركن أساسي في المنظومة البرلمانية وليس كما يزعم البعض بأنه غرفة تسجيل لا غير.

المؤسسات الدستورية الأخرى، قد أثبتت سداد الخيار وحسن الأداء.

وهكذا، فإن المرحلة المستقبلية تستوجب منا ومن الجميع السعي الحثيث لتحسين الأداء ضمن هذه المؤسسات وفيما بينها. وإذا كان تحسين الأداء ضمن المؤسسات يبقى شأنًا داخليًا خاصًا بكل واحدة منها، فإن تطوير أساليب التعاون والتكامل فيما بينها تبقى مهمة الجميع. وضمن هذا المنظور تدخل الندوة التي ينظمها مجلس الأمة اليوم.

إن تجربة السنوات الخمس الماضية من عمر البرلمان تؤكد من وجهة نظرنا:

أن اعتماد صيغة البرلمان بغرفتيه كانت فكرة موفقة خدمت المسعى الديمقراطي في بلادنا.

أن التعددية السياسية التي وجدت تعبيرها في غرفتي البرلمان قد أعطت حقا المصادقية المرجوة للتجربة الديمقراطية للبلاد.

إن السنوات الخمس من عمر تجربة مجلس الأمة أكدت أن النضج السياسي التي تمتع به الجميع، وروح المسؤولية التي طبعت سلوك الجميع، ومستوى التجربة التي جاء بها كل واحد في هذا المجلس، قد أثرت إيجابيا على الأداء البرلماني وبررت حقيقة وجوده.

وإذا كانت التجربة لا تزال في بدايتها، فإن النتائج المحققة تجعلنا نتفاعل خيرا بالآفاق المستقبلية الواعدة لهيئتنا البرلمانية.

ضمن هذا المنظور، ومن هذه الزاوية، يندرج موضوع الندوة... (التي اختير منشطوها من شخصيات جامعية وسياسية، ومن داخل وخارج مجلس الأمة). موضوع يندرج ضمن سلسلة مواضيع سوف يتركز النشاط حولها في الأشهر القادمة.

معذرة لا أريد احتكار الكلمة. وإذا كنت قد أقحمت نفسي بالكلام في المناسبة... فالواقع كان بغرض الترحيب بالسيدات والسادة الضيوف، وتسجيل كلمة اعتراف لمن سبقني في العمل ضمن عائلة هذه الهيئة...

شاكرًا للجميع الحضور والمشاركة والتشجيع، أملا التوفيق لكم كافة... والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



مجلس الأمة تنظيمها في منتصف الربيع القادم.

وهذه النشاطات التي أثقل عليكم بذكرها، ترمي في النهاية إلى:

– تشجيع وتطوير الفكر القانوني وتعميم الثقافة البرلمانية.

– إغناء التجربة الجزائرية بالاستخلاص من تجارب الدول الصديقة والشقيقة.

– التطرق للقضايا الوطنية الهامة من زاوية برلمانية قبل أن تعرض هذه القضايا على البرلمان قصد الاستفادة المسبقة منها

إسهاما من مجلس الأمة في إثراء النقاش المسبق حول هذه القضايا وتمكين من له

صلة بتقديم المبادرة القانونية من الإطلاع عليها. وأيضا توضيح مضامين النصوص

المصادق عليها إلى عموم المواطنين من خلال المقال أو المحاضرة التي ينشطها

أعضاء من مجلس الأمة حتى تصبح مضامين هذه النصوص في متناول

الجميع.

– إقامة جسور للتعاون ومنابر للحوار ما بين ذوي الاختصاص والبرلمانيين،

وصولًا إلى جعل هذه البناية واحدة من البنايات التي يُعطى فيها الرأي ويوضح

عبرها الموقف في كل ما من شأنه تقديم النفع للجميع...

وإذا كانت انشغالات الدولة بالماضي منصرفًا إلى إقامة المؤسسات الدستورية

للبلاد، وهو الأمر الذي اكتمل اليوم، فإن تجربة البرلمان بغرفتيه وكذلك بقرية

تنظيم هذه الندوة يتزامن أيضا مع مرور خمس سنوات على تأسيس مجلس الأمة ولئن كانت خمس سنوات غير كافية لتقييم تجربة وإعطاء أحكام نهائية عنها، إلا أنها تبقى مع ذلك محطة هامة تعطينا إمكانية إبداء بعض الملاحظات حول الهيئة وحول أدائها، وبالوقت ذاته تتيح جهود كل من عمل فيها الباقون منهم وأولئك الذين لم يعودوا من بين أعضائها، وهنا لا يفوتني أن:

أنوه بجهد واجتهاد من سبقني في رئاسة هذه الهيئة، وأيضا كل من ساهم في إرساء قواعدها وانطلاق أعمالها، وأولئك الذين أرسوا أسس العمل الديمقراطي فيها...

وساهموا في توفير مناخ التعاون والتنسيق بين المؤسسات الدستورية

للبلاد ومن اللأشياء أقاموا مؤسسة تشريعية محترمة، تؤدي دورها عاديًا

وتطمح إلى تحسين أدائها البرلماني باستمرار.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن تنظيم هذه الندوة يدخل أيضا في إطار سلسلة نشاطات فكرية يعتزم مجلس الأمة

تنظيمها خلال هذه السنة، بعضها ذا صلة بواقع بلادنا الخاص، وفي مختلف

المجالات، والبعض ذا علاقة بما يعرفه العالم من تحديات كبرى تستوجب ضرورة

التشاور واتخاذ الموقف منها كفكرة تنظيم ندوة برلمانية دولية حول حقوق الإنسان وتحديات العولمة والإرهاب، التي يعتزم



أحكاما واردة في النص لا يوافق عليها في الشكل أو في المضمون فيأتي رئيس الحكومة الطرف الوحيد الذي يملك حق المبادرة بدعوة اللجنة المتساوية الأعضاء التي تتأسس من الغرفتين البرلمانيتين للاجتماع لدراسة الأحكام محل الخلاف في مشروع القانون أو اقتراح القانون فتجتمع اللجنة المتساوية الأعضاء طبقا للمادة 120 فقرة (04) من الدستور والمواد من 87 إلى 97 من القانون العضوي المنظم للمجلسين، بناء على طلب رئيس الحكومة الذي يوجهه إلى رئيس كل غرفة، ويمكن الحكومة أن تحضر أشغال اللجنة المتساوية الأعضاء ولكن دون أن تشارك في أعمالها، وطبقا للفقرة الرابعة من المادة 120، من الدستور والمادة 94 من القانون العضوي المنظم للمجلسين وعملهما فإن اللجنة المتساوية الأعضاء تقترح نصا يتعلق بالأحكام محل الخلاف على أن تعرض الحكومة هذا النص على الغرفتين للمصادقة عليه طبقا للإجراءات المنصوص عليها بخصوص هذا الموضوع، وإن استمر الخلاف يسحب النص وهكذا ينتهي الخلاف ولكن العلاقات البرلمانية بين الغرفتين تستمر هذه المرة بما تتميز به علاقات مجلس الأمة بالمجلس الشعبي الوطني وذلك في الحالات التي ينعقد فيها البرلمان بغرفتيه والتي يحددها القانون العضوي المنظم للمجلسين في المواد من (98) إلى المادة 100، والتي تحصرها المادة (99) الفقرة الأولى بنصها القائل: "يرأس البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا، رئيس مجلس الأمة في الحالات المنصوص عليها في المادة 88، من الدستور الفقرات 2، 3 و5، عند ما يرأس الدولة في حالة المانع أو الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية، وكذلك المادة 91، الفقرة 2،

والمواد 93، 95 و102 الفقرة الأخيرة والمادة 130 الفقرة (02) من الدستور، ويرأس رئيس المجلس الشعبي الوطني اجتماع الغرفتين في الحالة المنصوص عليها في المادة (90) الفقرة الرابعة من الدستور نظرا لتواجد رئيس مجلس الأمة في هذه الفترة على رئاسة الدولة بسبب حالة الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية.

خلاصة عن الوضعية التأسيسية لمجلس الأمة

تحدد الوضعية التأسيسية لمجلس الأمة طبقا للنظام الدستوري الحالي القائم على مبدأ الفصل بين السلطات ومبدأ التعددية السياسية الذي يفسح المجال لنشأة الأحزاب مع الحرص على تمسكه بالوفاء لثقة الشعب وتحسيس تطلعاته فطبقا للمادة 101 من الدستور فإن مجلس الأمة يتكون من أعضاء منتخبين واعضاء معينين وينتخب الثلثان 3/2 طبقا للمادة 123 من قانون الانتخابات بحسب نموذج الاقتراع المتعدد الأسماء في دور واحد على مستوى الولاية ومن طرف هيئة انتخابية مكونة من مجموع: أعضاء المجلس الشعبي الولائي وأعضاء المجالس الشعبية البلدية ويكون التصويت إجباريا ما عدا في حالة مانع قاهر، ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي حيث يكون مجموع الأعضاء 144 عضوا 48 معينين و96 منتخبين على أن تمثل كل ولاية بمنتخبين اثنين ويشترط في عضو مجلس الأمة أن يكون عمره أربعين (40) سنة كاملة يوم الاقتراع (المادة 128) من قانون الانتخابات وتحدد مهمة مجلس الأمة بست (06) سنوات على أن تجدد تشكيلته بالنصف كل ثلاث سنوات وفي العمل التشريعي لا يناقش مجلس الأمة إلا النص الذي صوت عليه المجلس الشعبي الوطني ويصادق مجلس الأمة على النصوص بأغلبية ثلاثة أرباع (4/3) من مجموع أعضائه وفي حالة الخلاف بين الغرفتين تطبق الإجراءات المشار إليها سابقا عند الحديث عن اللجنة المتساوية الأعضاء ومن حيث تنظيم المجلس فإن قيادة مجلس الأمة تتألف كالاتي:

■ رئيس مجلس الأمة

■ المكتب

■ هيئة الرؤساء

■ هيئة التنسيق

■ المجموعات البرلمانية

■ اللجان الدائمة.

ويتكون مكتب المجلس من الرئيس وخمسة نواب ينتخبون لعهدة واحدة مدتها سنة قابلة للتجديد وبالنسبة للمجموعات البرلمانية ينص

النظام الداخلي على أن (10) عشرة أعضاء يمكنهم تشكيل مجموعة برلمانية، أما اللجان الدائمة للمجلس فعددها حاليا (09) تسعة لجان، ويجتمع مجلس الأمة في دورات أشرنا إليها سابقا وفيما يخص أعضاء مجلس الأمة فإن القانون الأساسي أو القانون رقم 01-01 المؤرخ في 31 يناير سنة 2001، المتعلق بعضو البرلمان يولي أهمية كبيرة لمكانة عضو مجلس الأمة كعضو للبرلمان في المجتمع.

حيث يحدد مهامه بالخصوص في المساهمة في التشريع وممارسة الرقابة وتمثيل الشعب والتعبير عن إنشغالاته كما يساهم من خلال مهمته التشريعية في تطوير المجتمع في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وفي إرساء قواعد الديمقراطية كما يمارس الرقابة على عمل الحكومة وخاصة متابعة تنفيذ برنامجها ونظرا لهذه المهمة السامية التي يسندها الدستور بعضو مجلس الأمة فإن القانون يمنحه حقوقا ويحمله واجبات ومن واجبات عضو مجلس الأمة مراعاة المصلحة الوطنية وجعلها فوق كل اعتبار ومن ثم حضور جلسات المجلس وحضور أشغال اللجان التي يكون عضوا فيها والمشاركة في التصويت على القوانين أو المصادقة عليها ومن الحقوق التي يتمتع بها عضو مجلس الأمة كعضو في البرلمان الحصانة البرلمانية كافة حقوقه المادية أثناء تأدية مهامه وعندما تنتهي العهدة البرلمانية بسبب الوفاة فإن حقوقه تبقى محفوظة ومضمونة وعند مغادرته مجلس الأمة يتكفل المجلس بكل شؤون الوظيفية أو المتعلقة بالمعاشات وتسلم له بطاقة مهنية حفظا للانتماء كعضو برلماني سابق.

هذه بعض ملامح الغرفة الثانية للبرلمان الجزائري كما حددتها أحكام الدستور والنصوص القانونية الأخرى المؤسسة لها، نشأة وتنظيما وتسييرا، استعرضتها في شيء من الإيجاز مجازفا فيها أسلوب البحث الأكاديمي والتحليل السياسي والتعليم والقائم على الرأي الشخصية الذي يعتمد على المقارنة وملاحظة الفروق بين الغرفتين البرلمانيتين (مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني) في جوانبهما التشريعية، والتركيز على الاختصاصات والصلاحيات وإمكانية كل منهما في التعامل مع السلطات الأخرى، وغير ذلك مما يقتضي توفر الملائمة الكافية للعودة إلى الكتابة في الموضوع مدة أخرى بأسلوب أكثر تأنيا وتعبير جامع بين النظرية والتطبيق. ■

بالإضافة إلى نص رابع وهو القانون المتعلق بعضو البرلمان أو ما يعرف بالقانون الأساسي لعضو البرلمان.

أما فيما يتعلق بالنصوص القانونية المشار إليها سابقا فإنه يلاحظ بأنها نموذج شامل لكل من المجلسين أو الغرفتين تحت تسمية واحدة هي البرلمان ومما يلفت النظر هنا بالخصوص هو هذا الخلط بين الغرفتين ووضعهما في نموذج واحد دون مراعاة الخصائص البرلمانية لكل منهما مما يخل بالمبادئ التأسيسية والطبيعية القانونية لكل غرفة وخاصة في ذلك القانون الأساسي الذي لا ينبغي أن يكون واحدا موحدا لأعضاء المجلسين، غير أنه يبدو وكأن الأمر مفروض هنا فرضا على مجلس الأمة وليس له اختيار لأن المجلس الشعبي الوطني يملك حق المبادرة باقتراح القانون ومجلس الأمة لا يملكه، ولذلك فهو مجبر على قبوله اضطرارا، كما أن حل هذه المعضلة لا يقع إلا بتعديل الدستور.

ومهما كان الأمر فإن تنظيم مجلس الأمة متضمن في نص واحد مع المجلس الشعبي الوطني وهو القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلسين وعملهما والعلاقة الوظيفية بينهما وبين الحكومة، حيث تضع القواعد الأساسية لهذا التنظيم المواد من (09) إلى (15)، فقد جاء في المادة التاسعة، أن أجهزة كل من المجلسين هي: الرئيس والمكتب واللجان الدائمة، ويمكن كل غرفة أن تنشئ هيئات تنسيقية واستشارية ورقابية تحدد في النظام الداخلي لكل من الغرفتين المادة (10) كما أشارت المادة (13) إلى تشكيلة مكتب كل غرفة وكذلك كليات إنشاء اللجان الدائمة في المادة (15) واختصت المادة (12) بالحالة الخاصة بدعوة رئيس مجلس الأمة لتولي مهمة رئاسة الدولة طبقا لأحكام المادة (88) من الدستور. وعن وضعية رئيس مجلس الأمة ومكانته في التنظيم البرلماني، فإن المادة (11) من القانون العضوي تجعله في وضعية مختلفة عن رئيس المجلس الشعبي الوطني الذي ينتخب للفترة التشريعية بينما ينتخب رئيس مجلس الأمة بعد كل تجديد جزئي لتشكيلة المجلس بالنصف أي كل ثلاث سنوات من ست (06) سنوات مدة الفترة التشريعية لمجلس الأمة.

سير عمل مجلس الأمة

يجري عمل مجلس الأمة في مقره بمدينة الجزائر العاصمة طبقا للمادة الثانية من القانون العضوي المنظم للبرلمان بغرفتيه،

وتصان حرمة المقر ولا تنتهك كما تصان حرمة مكان انعقاد البرلمان بغرفتيه عندما تجتمعان معا، ولصون حرمة المقر توضع تحت تصرف رئيس مجلس الأمة وتحت مسؤوليته وحده الوسائل الضرورية لضمان الأمن والنظام داخل المجلس، وينظم عمل المجلس في دورات برلمانية يعقدها في دورتين عاديتين كل سنة وتدوم كل دورة أربعة أشهر (04) على الأقل، كما يمكن أن يعقد المجلس في دورة غير عادية بدعوة من رئيس الجمهورية ويحدد جدول الدورة في هذه الحالة بمرسوم رئاسي. وينص القانون العضوي الذي يحدد جدول تنظيم عمل المجلسين أو غرفتين البرلمان في مادته الخامسة على أن اجتماع المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة يكون في دورتين هما دورة الربيع ودورة الخريف وتبتدئ دورة الربيع في يوم العمل الثاني من شهر مارس ودورة الخريف في العمل الثاني من شهر سبتمبر وتدوم كل دورة عادية خمسة (05) أشهر على الأكثر من تاريخ افتتاحها على أن يحدد تاريخ اختتام كل دورة بالتنسيق بين مكنتي الغرفتين وبالتشاور مع الحكومة وقد حدد القانون في هذه المادة (05) مراسيم افتتاح الدورة واختتامها وذلك بتلاوة سورة الفاتحة وعزف النشيد الوطني. وفيما يتعلق باللغة الرسمية التي تجرى بها أشغال البرلمان بغرفتيه ومناقشاته ومداولاته فقد أقر المشروع اللغة العربية كلغة دائمة لكافة أعمال المجلس وفي اللجان الدائمة وفي الجلسات العامة (م.06) وأقر مبدأ العلانية كقاعدة عامة بالنسبة لجلسات البرلمان بغرفتيه محيلا على المادة (116) من الدستور، إلا أنه أجاز للمجلسين أن يعقدا جلسات مغلقة بطلب من رئيسهما أو بطلب من أغلبية أعضائهما الحاضرين أو بطلب من رئيس الحكومة.

العلاقة بين مجلس الأمة والحكومة وبين مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني.

تحدد العلاقات بين مجلس الأمة والحكومة وبين مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني انطلاقا من أحكام الدستور والقانون العضوي المنظم للمجلسين وعلاقتهما بالحكومة والنظام الداخلي لكل غرفة والقانون الأساسي لعضو البرلمان وتتنوع هذه العلاقات حسب

التعامل مع كل جهة، فمع الحكومة يمكن مجلس الأمة أن يصدر لائحة بعد مناقشة العرض الذي يقدمه رئيس الحكومة حول برنامج حكومته خلال العشرة أيا على الأكثر التي تعقب موافقة المجلس الشعبي الوطني عليه (المادة 80) من الدستور. وفي مجال المتابعة لسياسة الحكومة ينص الدستور في مادته الرابعة والثمانين (84) الفقرة الأخيرة على أنه يمكن الحكومة أن تقدم إلى مجلس الأمة بيانا عن السياسة العامة وهي صيغة لا يترتب عليها أي إجراء خلافا لما يقرره الدستور بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني الذي يستقبل هذا البيان سنويا وتعقبه مناقشة مع إمكانية أن تتبع المناقشة بإصدار لائحة يمكن أن يترتب عليها إيداع ملتمس رقابة، ولرئيس الحكومة أن يطلب من المجلس الشعبي الوطني تصويتا بالثقة وفي حالة عدم الموافقة على لائحة الثقة يقدم رئيس الحكومة استقالة الحكومة إلى تطبيق أحكام المادة (129) من الدستور فيقرر إما حل المجلس الشعبي الوطني أو إجراء انتخابات تشريعية مسبقة، ومن المسائل ذات الأهمية في علاقة مجلس الأمة بالحكومة هو استجواب الحكومة الذي يقوم به أعضاء مجلس الأمة بخصوص مسألة تكون موضوع الساعة طبقا للمادة (133) من الدستور، كما يمكن مجلس الأمة أن ينشئ في إطار اختصاصاته وفي أي وقت، طبقا للمادة (161) من الدستور، لجان تحقيق في القضايا ذات المصلحة العامة ويتم إنشاء لجنة التحقيق بالتصويت على اقتراح لائحة يودعها لدى مكتب مجلس الأمة ويوقعها على الأقل عشرون (20) عضوا في مجلس الأمة ويعين المجلس من بين أعضائه لجان التحقيق حسب الشروط التي يحددها النظام الداخلي في تشكيل اللجان الدائمة وفي هذه الحالة يعلم مجلس الأمة المجلس الشعبي الوطني عن هذا الإجراء حتى يتجنب الوقوع في ما يمكن أن يتكرر عمله من طرف المجلس الشعبي الوطني وتتبع الإجراءات المنوطة باللجنة المعنية بالتحقيق وفق نصر الأحكام الواردة في المواد من 76 إلى 86 من القانون العضوي المنظم للمجلسين وعملهما.

هذه وبالإضافة إلى هذا النوع من العلاقات بين مجلس الأمة والحكومة يوجد نوع ثلاثي من العلاقات يشترك فيها كل من مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني والحكومة، وذلك في كل مرة عندما يظهر الخلاف بشأن مشروع قانون أو اقتراح قانون ينازع فيه مجلس الأمة



التكوين في مجلس الأمة

شهادات التربص بمجلس الأمة:

نُظِم حفل لتوزيع شهادة المشاركة في التربص الخاص في الإعلام الآلي برئاسة السيدة ياسية شادلي، نائب رئيس مجلس الأمة، يوم 05 يناير 2003، لصالح المستخدمين. وقد تم هذا التكوين داخل المجلس ولمدة ثلاثة أشهر، سمح للمتربصين بتحسين أهليتهم وقدراتهم في هذا المجال.

والتكوين الجاري:

عمليات تكوين أخرى تجري حاليا بقصر زيغوت، موجهة لفئة الإطارات السامية، الإطارات الجامعية للإدارة، والذي يضم المواد التالية:

- معارف في اللغة الإنجليزية،
- ترجمة فورية (إنجليزي - عربي - فرنسي)،
- الوسائل المكتبية في الإعلام الآلي،
- وسائل اتخاذ القرارات، والتكنولوجيات الحديثة (اليقظة التكنولوجية).
- وفي هذا الإطار، ورشات متخصصة برمجت للمدى القريب، والتي تشمل:
- الأنترانات - الإكسترانات،
- أمن المعلوماتية،
- البريد الإلكتروني ووسائل اتخاذ القرارات،
- التسيير الإلكتروني للوثائق،
- مواد قانون الأسواق العمومية الجديد،
- تسيير الميزانية،
- وكذا مواضيع أخرى.....

مجلسة "الفكر البرلماني" في عددها الثاني



صدر العدد الثاني من مجلة "الفكر البرلماني" التي يصدرها مجلس الأمة، وقد تضمنت بحوثا ودراسات في قضايا برلمانية وقانونية لأساتذة وباحثين متخصصين. فقد كتب الأستاذ منير بن حيزية عن الجزائر ونظام الاقتصاد الجديد والعولمة، وتطرق الدكتور صويلح بوجمعة لـ "قراءة قانونية وسياسية في نص مشروع القانون العضوي المتعلق بالتنظيم القضائي"، كما تناول الدكتور مسعود شيهوب اختصاصات الهيئات التنفيذية للجماعات المحلية. من جهته تعرض الدكتور عمار عوابدي لـ "فكرة القانوني العضوي وتطبيقاتها في القانون الناظم للبرلمان والعلاقات الوظيفية بينه وبين الحكومة".

وفي ركن "المنبر البرلماني" تمحورت مداخلات السادة عبد الرحمن بلعياط، الدكتور عبد المجيد جبار والدكتور يلس شياوش بشير حول موضوع الندوة الفكرية التي نظمها مجلس الأمة تحت عنوان: "دور المجالس البرلمانية العليا في ترقية الديمقراطية".

وقد قدم لهذا العدد السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة مبرزا دواعي إصدار هذه المجلة ومحددا أهدافها ومن أهمها:

- 1- إستحداث منبر إضافي للتفكير والحوار يستطيع من خلاله البرلمانيون ورجال الفكر والقانون والمختصون بشكل عام من إبداء الرأي وشرح الموقف وتقديم التصور حول القضايا ذات الصلة بالعمل التشريعي والقانوني والبرلماني.
- 2- تسليط الضوء وتوضيح الفهم للجوانب القانونية التي قد تبدو للبعض غير واضحة بما فيه الكفاية أو هي لاعتبارات تقنية تأتي مقتضبة وتتطلب الشرح والتوضيح من واضع النصوص وأولئك الذين كان لهم شرف المساهمة في إبداء الرأي وتحديد الموقف.



الاتحاد البرلماني الدولي

■ الإجتماعات المقبلة

للاتحاد البرلماني الدولي

- ملتقى لفائدة برلماني جنوب غرب آسيا حول البرلمان ومسار الميزانية خاصة ضمن آفاق المساواة بين الرجال والنساء (كولومبو، سري لنكا) ماي 2003
- إجتماع برلماني بمناسبة المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة (أولان باتور، منغوليا) 18-20 جوان 2003
- دورة الإتحاد البرلماني الدولي (جنيف) 29 سبتمبر - 4 أكتوبر 2003
- اليوم البرلماني بمناسبة القمة العالمية حول مجتمع الإعلام (جنيف) 10-12 ديسمبر 2003
- الجمعية ال 110 للإتحاد البرلماني الدولي (المملكة المتحدة البريطانية) 28 مارس - 3 أبريل 2004
- جمعية الإتحاد البرلماني الدولي (مانيليا، الفيليبين) مارس - أبريل 2005

■ نشاطات مبرمجة

- سيقيم مجلس الأمة خلال الأشهر المقبلة معرضا للكتاب وذلك بالتعاون مع مؤسسات النشر العمومية والخاصة



تعرض فيه مختلف الكتب ذات الصلة بالثقافة والعلوم وما إلى ذلك. كما يرافق هذا النشاط معرض حول الصناعة التقليدية الجزائرية بمختلف أنواعها. أما في السداسي الثاني من السنة الجارية، سينظم المجلس معرضا للتراث الثقافي والتاريخي لبلادنا.

مجلس الأمة

■ القوانين المحالة على مجلس الأمة:

تدرس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة حاليا نص الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1423 الموافق 19 فبراير سنة 2003 يعدل ويتمم الأمر رقم 96-22 المؤرخ في 23 صفر عام 1417 الموافق 9 يوليو سنة 1996 والمتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج. وذلك بغرض إعداد التقرير التمهيدي حوله

وعرضه في جلسة علنية للمجلس لاحقا. كما ينتظر مجلس الأمة فراغ المجلس الشعبي الوطني من مناقشة ودراسة مشروع القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والتصويت عليه، لإحالاته عليه.

■ النصوص القانونية

محل الخلاف

- القانون المتعلق بالالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي.
- قانون الإشهار.

في رواق المجلس

في إطار النشاطات الثقافية التي يبرمجها مجلس الأمة خلال السنة الجارية، ينظم معرضا للمنمنمات الذي يشمل قسمين:

- القسم الأول، خاص بأعمال فنانيين محترفين في مجال المنمنمات، يحتوي على 50 تحفة فنية.
- أما القسم الثاني، فيضم 40 قطعة فنية منجزة من طرف طلبة المعهد الجهوي للفنون



رومانو برودي يزور المعرض

الجميلة لمدينة باتنة، وقد نالت إعجاب كل المسؤولين والزوار، كما أن هذا المعرض قد حظي بزيارة رئيس اللجنة الأوروبية للاتحاد الأوروبي، السيد رومانو برودي- الذي ألقى كلمة أمام أعضاء المجلس- وقد قدمت له كل الشروحات الخاصة بتلك الأعمال الفنية واستقطبت اهتمامه ونالت رضاه.

